

الأطر المرجعية لضمين منظومة القيم
في تعلم الحق أهم مصادر العدل
وتكييف الشعور بالهوية الثقافية والوطنية
بجمهورية مصر العربية

حقوق الإنسان
الإشكاليات المنهجية والنظرية
السوسيوتربوية واللوجستية الدولية والإقليمية والمحلية

إعداد الأستاذ الدكتور
على الكاشف



حقوق الإنسان
الإشكاليات المنهجية والنظرية
السوسيوتربوية واللوجستية الدولية والإقليمية والمحلية

إعداد
الأستاذ الدكتور
علي عمر فؤاد الكاشف

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٤	- تقديم.....
٢٤-٧	الفصل الأول حقوق الإنسان المفهوم والمضمون
٨	أولاً: مفهوم حقوق الإنسان من المنظور الدولي.....
٩	١- فئات الحقوق.....
١١	٢- مصادر حقوق الإنسان.....
١١	أ- المواثيق العالمية.....
١٣	ب- المواثيق الإقليمية.....
١٤	ج- المصادر الوطنية.....
١٥	ثانياً: مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية.....
١٦	ثالثاً: العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية.....
٢١	أ- رياح الديمقراطية تهب على العالم.....
٢٢	ب- الديمقراطية في التجربة العربية.....
٤٨-٢٥	الفصل الثاني حقوق الإنسان المدنية والسياسية
٢٦	- مقدمة.....
٢٧	١- الحق في تقرير المصير.....
٢٨	٢- التزامات الدول المنبثقة عن العهد.....
٢٩	٣- حقوق المرأة والأسرة.....
٣١	٤- حقوق الطفل.....
٣٢	٥- تقييد الحقوق أثناء حالة الطوارئ.....
٣٣	٦- الحق في الحياة.....
٣٤	٧- حظر التعذيب والمعاملة القاسية المهينة.....
٣٥	٨- الحق في الحرية والأمان الشخصي.....
٣٦	٩- ظروف الاحتجاز الإنسانية.....
٣٧	١٠- حرية التنقل والسفر والعودة.....

الموضوع	رقم الصفحة
١١- حقوق الأجانب.....	٣٨
١٢- الحق في محاكمة عادلة.....	٣٨
١٣- الحق في احترام الحياة الخاصة.....	٤٠
١٤- حرية الفكر والاعتقاد.....	٤١
١٥- حرية الرأي والتعبير.....	٤٢
١٦- الحق في التجمع السلمي.....	٤٣
١٧- حرية تكوين التجمعات.....	٤٤
١٨- الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة.....	٤٥
١٩- الحق في المساواة أمام القانون.....	٤٧
٢٠- حقوق الأقليات.....	٤٨
الفصل الثالث	
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفاهيم والأشكال النظرية	٨٢-٤٩
أولاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....	٥٠
ثانياً: التنمية القائمة على الحقوق والتنمية القائمة على القدرات.....	٥٣
ثالثاً: الالتزامات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....	٥٥
رابعاً: تقييم التقدم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....	٥٨
١- التقارير الرسمية.....	٥٨
٢- المنهجية.....	٦١
٣- تطبيق المنهجية المقترحة على العالم العربي.....	٦٦

تقديم:

ينصب اهتمامنا في هذا المؤلف على عرض الإشكاليات المنهجية والنظرية السوسيوتربوية التي تسعى إلى دمج مفاهيم حقوق الإنسان في التنمية والتربية والتعليم وتأصيلها وإدارة حوار اجتماعي تربوي حول القضايا ذات الصلة.

وغني عن البيان أن فهم العلاقة بين الدراسات الاجتماعية والتربوية وقضايا حقوق الإنسان بمناهجها المتعددة ومداخلها العملية الفلسفية والقانونية والاقتصادية والثقافية، تفتح آفاق أفضل للحوار، وتكشف عن سبل تذليل العقبات التي تعوق إدماج حقوق الإنسان في التنمية، والإعمال الكامل لمبادئ حقوق الإنسان في الواقع، وتفعيل التعاون بين المجتمع الدولي والحكومات من أجل إنجاز تنمية تقوم بمبادئ الحق والعدل والمساواة.

ولقد قدم المجتمع الدولي ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة هذه الرؤية القانونية الموثقة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي اشتمل على الرؤية الفلسفية والمنظور الاجتماعي الثقافي لمضمون حقوق الإنسان وحدد الأطر الفكرية الأيديولوجية والآليات اللوجستية لتعزيزها وتفعيل إعلان الحق في التنمية وطرح قضايا الإصلاح ومكافحة الإرهاب والتعاون الدولي في سياق العولمة... اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

لذلك نسعى في هذا المؤلف إلى استعراض هذه الجهود حول قضايا حقوق الإنسان من المفاهيم والإجراءات والمعايير الدولية اللوجستية إلى الإتساق مع المتطلبات الإقليمية والمحلية.

وانطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي أولتها الحكومة المصرية لقضايا حقوق الإنسان بتوقيعها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة وهيئاتها وميثاقها، وما تضمنه الدستور المصري في هذا الخصوص.

وأن تضم ملتزمة التزاماً كاملاً بتطوير منظومة حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية نحاول في هذه الورقات تحليل هذا الاهتمام من الجانب التربوي التعليمي لهذه المسألة إيماناً بأن تعليم منظومة حقوق الإنسان هي السبيل الوحيد لتحقيق مصالح المجتمع المصري وضمان استقراره وتقدمه.

وإذا كانت مصر قد خطت خطوات هامة في طريق الديمقراطية على المستوى التشريعي والمؤسسي وعلى مستوى السياسات والممارسات للحريات العامة. وأتمت مراجعة الأطر

التشريعية لحقوق المواطنة وتحديثها وضمان توافقها مع المستجدات الوطنية والدولية في هذا المجال.

يمكن القول أن الإطار المؤسسي المصري لحقوق الإنسان قد تعزز من خلال إنشاء عدد من المجالس المتخصصة وفي مقدمتها المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة وإدارات حكومية (بوزارات الداخلية - والعمل - والخارجية) متخصصة بحقوق الإنسان.

وأصبح نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال نظام التعليم ضرورة قومية تتوازي وتتقاطع وتلتقي مع حملات التوعية بوسائل الإعلام وتدريب القائمين على تطبيق القانون.

لذا فإن إستراتيجيتنا في هذه الورقات تهدف إلى:

أولاً: تكريس الوعي بحقوق الإنسان وواجباته الاجتماعية ليكون منهجاً تربوياً عاماً.

ثانياً: ربط التربية الاجتماعية والثقافية بمفاهيم الحق والواجب.

ثالثاً: تربية قيم الحرية والديمقراطية والعدل والإخاء والمساواة في نفوس الناشئة.

رابعاً: التأكيد على دور منظومة هذه القيم من خلال البناءات المؤسسية الدولية والمحلية ووظائفها.

خامساً: تضيق الهوة الثقافية بين الأجيال ودعم التفاعل الاجتماعي الإيجابي.

سادساً: غرس المشاعر الفاعلة للتعاون والمنافسة الشريفة ومفاهيم الأمانة والشفافية في نفوس الناشئة.

وبناء على ما تقدم فقد أعد هذا المؤلف يشتمل على ثلاثة فصول متلاحقة تربطها وحدة فكرية واحدة حيث اشتمل:

الفصل الأول: عرض لحقوق الإنسان المفهوم والمضمون من المنظور الدولي حيث حدد فئات الحقوق ومصادرها من خلال المواثيق العالمية والإقليمية والوطنية والعلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية خاصة في التجربة العربية.

الفصل الثاني: عرض حقوق الإنسان المدنية والسياسية بدأ من حق تقرير المصير والتزامات الدول وحقوق المرأة، والطفل وتقييد الحقوق أثناء حالة الطوارئ وحق الحياة وخطر التعذيب والمعاملة القاسية والمهنية وحق الحرية والأمان الشخصي وظروف الاحتجاز

الإنسانية وحرية التنقل والسفر والعودة وحقوق الأجانب والحق في المحاكمة العادلة والحق في احترام الحياة الخاصة وحرية الفكر والاعتقاد وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وحرية تكوين التجمعات وحق المشاركة في تسيير الشئون العامة والحق في المساواة أمام القانون وحقوق الأقليات.

الفصل الثالث: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المفاهيم والإشكاليات النظرية والتنمية القائمة على الحقوق والتنمية القائمة على القدرات والالتزامات الخاصة بها وتقييم التقدم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهمية التقييم من خلال التقارير الرسمية والمنهجية وتطبيقها على العالم العربي.

وعرضنا حقوق الإنسان في التنمية وذلك في خمسة محاور متلازمة فكرياً ونظرياً تناقش مفهوم التنمية كحق إنساني، وإعلان الحق في التنمية القائمة على نهج الحق (عالمية الحقوق وتداخلها وعدم قابليتها للتجزئة، والمحاسبة والتمكين والمساواة وعدم التمييز، وأوضحنا دور الأمم المتحدة في المساعدات اللوجستية التي تقدمها منظماتها الدولية ودور الدول والمجتمع المدني. ثم وسائل إدماج حقوق الإنسان في التنمية، ومعايير حقوق الإنسان في التنمية والتقييم القطري والتعاون الدولي، وأهداف الألفية الإنمائية وإستراتيجية خفض الفقر واللجان التعاھديه.

لقد سعى هذا المؤلف لتوفير مادة علمية تحقق الأهداف المعرفية لمفاهيم ومضامين حقوق الإنسان والإشكاليات المنهجية والنظرية السوسيولوجية والتربوية التي تسعة إلى دمج التنمية في حقوق الإنسان وتفعيل إعلان الحق في التنمية.

وعلى الله قصد السبيل.

الفصل الأول

حقوق الإنسان "المفهوم والمضمون"

مقدمة:

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان من المنظور الدولي

١- فئات الحقوق.

٢- مصادر الحقوق.

أ- المواثيق العالمية.

ب- المواثيق الإقليمية.

ثانياً: مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية.

ثالثاً: العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية

١- رياح الديمقراطية تهب على العالم.

٢- الديمقراطية في التجربة العربية.

الفصل الأول

حقوق الإنسان ... المفهوم والمضمون

نحاول في هذا الفصل الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو مفهوم حقوق الإنسان؟ ومن الذي حدد هذا الفهم؟
- ما هي الوثائق التي تستند إليها (العالمية - الإقليمية - الوطنية)؟
- ما هي علاقة الديمقراطية بحقوق الإنسان في السياقات المختلفة؟

وسوف يكون منهجنا للإجابة على ذلك الوصف والرصد والتسجيل دونما الوقوع في مجادلات ونقاشات المسائل الخلافية، كما سنحاول تبسيط المصطلحات القانونية وشرح مقاصدها دون الإخلال بمضمونها. ذلك أن طبيعة التراث العلمي في هذه المسألة نابع من القانون والتشريعات بفرض تقنين أوضاع إنسانية اجتماعية وثقافية وسلوكية. هي تقنين للأفكار والتصرفات الإنسانية والتفاعلات بين البشر، تضع حدوداً للعلاقات وتقرض أخلاقيات بغرض ضبط المجتمع الإنساني وكبح جماح الظلم والطغيان والأذى والعدوان بالدعوة إلى السلم والأمان والتعاون بين الأسرة الإنسانية وكف الصراعات والحروب بل وضبط السلوك حين تقع وكيف ينظر الإنسان إلى مستقبل الإنسانية.

مفهوم حقوق الإنسان من المنظور الدولي

عادة ما يعرف الباحثون حقوق الإنسان بأنها مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً. هذا التعريف يجد سنده فيما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء.

كما تجد هذه الصفة الإنسانية الشاملة للحقوق سندها أيضاً من نص المادة الثانية من الإعلان التي تقرر أن " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر".

هذا الطابع الإنساني الشامل للحقوق يضفي عليها طابعاً أخلاقياً، ويجعلها حقوقاً غير قابلة للتنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب. وتصبح هذه الحقوق هي بذاتها مصدر الشرعية ولا تستمد شرعيتها من أي نظام قانوني وضعي. فإذا أصدرت الدولة الوطنية تشريعاً ينتهك حقوق الإنسان لمواطنيها بأن يحرمهم من حرياتهم الطبيعية مثلاً أو يميز بينهم بسبب الدين أو الأصل أو اللغة أو العرق كان هذا القانون عارياً من الشرعية القانونية وكانت الدولة التي أصدرته عارية من الشرعية السياسية^(١).

وبطبيعة الحال يمكن تتبع حقوق الإنسان في التراث الديني والفكري للبشرية لقرون عدة سابقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م. فلا تخلو ديانة من الديانات من نصوص حول تكريم الإنسان. ولا تخلو ثقافة من الثقافات من مبادئ للرحمة والعدل والإنصاف.

ولكننا عندما نتحدث عن التراث العالمي المعاصر لحقوق الإنسان فإنما نعني به مجموعة المبادئ الملزمة التي اتفقت الجماعة الإنسانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تحديداً على الالتزام بها التزاماً قانونياً يجد سنده في آليات دولية وداخلية تكفل ذلك الالتزام. أي أن حقوق الإنسان في عصرنا هذا لم تعد مجرد مبادئ فاضلة تحض عليها الأخلاق القويمية أو تعاليم تحض عليها الأديان ولكنها تحولت إلى التزامات قانونية يتعرض من يخالفها لجزاءات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

فمصطلح حقوق الإنسان إذن يشير إلى مجموعة الحقوق للصيقة بالشخصية الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي يتمتع بها الإنسان ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق والجنس وغير ذلك.

١ - فئات الحقوق:

جرى العمل على تقسيم حقوق الإنسان إلى فئات وفقاً لموضوعها ووفقاً لمصادرها ووفقاً لنطاقها الإقليمي.

(١) جاك دونلي: حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان مراجعة محمد نور فرحات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٤.

فمن حيث الموضوع تنقسم الحقوق إلى حقوق مدنية وسياسية وحقوق اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى الحقوق الجماعية أو التضامنية أو الحقوق الجديدة التي تعني لحماية حقوق فئات خاصة.

الحقوق المدنية والسياسية وهي الفئة التقليدية من فئات حقوق الإنسان التي ظهرت مع نمو التيار الليبرالي بدءاً من كتابات ووثائق الثورة الفرنسية وحتى الآن. ويأتي في مقدمة هذه الحقوق الحق في الحياة وقد نصت عليه المادة الثالثة من الإعلان العالمي والمادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومؤدي هذا الحق تحريم الاعتداء على الحياة الإنسانية إلا لسبب يحدده القانون لضرورة في الحفاظ على الحياة الإنسانية ذاتها. كما سيأتي تفصيله فيما بعد عند الحديث عن مضمون الحقوق. وتشمل الحقوق السياسية والمدنية أيضاً حقوقاً كثيرة مثل مبدأ المساواة أمام القانون والحق في الحرية والكرامة والسلامة الشخصية وما يتبع ذلك من ضمانات قانونية ضد القبض التعسفي والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الفكر والمعتقد، وحرية التنقل، وحرية إصدار الصحف، والحق في سلامة الجسم في المشاركة السياسية، والحقوق القانونية كمبدأ المساواة أمام القانون وقرينه البراءة والحق في محاكمة عادلة واستقلال القضاء وغير ذلك.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتدين في نشأتها وزيادة الوعي بها إلى نمو وتساعد تيارات الفكر الاشتراكي. وتتمثل هذه الحقوق في الحقوق اللازمة للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الثقافي للإنسان مثل الحق في التعليم وفي التمتع بمنتجات العلم والثقافة وفي المسكن الملائم وفي الرعاية الصحية وفي التنظيم النقابي وغير ذلك.

أما الحقوق الجماعية أو التضامنية فهي الحقوق المقررة لجماعات من الناس مثل الحق في التنمية والحق في تقرير المصير والحق في البيئة النظيفة الخالية من التلوث وتزداد يوماً بعد يوم الأهمية التي تكتسبها هذه الحقوق.

ويذهب البعض إلى تقسيم حقوق الإنسان تقسيماً موضوعياً عاماً وفقاً لمجالات الحماية بالقول بأنها تشمل المجالات التالية: "الحق في السلامة الجسمية ويشتمل الحق في الحياة والحرية والأمن والحماية من التعذيب وحرية الانتقال واللجوء، والحق في المستوى اللائق، للمعيشة، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الأسرة والزواج، والحق في العمل والحق في التأمين الاجتماعي والحق في التعليم والتدريب وحق الملكية والحق في الحماية القانونية مثل التمتع بالجنسية ومبدأ المساواة أمام القانون وحق المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين والمذنبين، والحق

في الحماية العقلية والمعنوية، والحقوق السياسية والديمقراطية والحقوق الجماعية مثل حق تقرير المصير والحق في التنمية والحق في البيئة وحقوق الأقليات والفئات الاجتماعية المضرورة كالمرأة والطفل.

٢- مصادر حقوق الإنسان:

أ- المواثيق العالمية:

المواثيق العالمية هي التي تتسع دائرة خطابها لتشمل الأسرة الإنسانية الدولية بأسرها دون أن تنقيد بإقليم محدد أو بجماعة بعينها. والأمثلة الظاهرة على هذه المواثيق ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة من إعلانات واتفاقات وعهود لحماية وتطوير حقوق الإنسان، بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وما سبق وتلا ذلك من اتفاقات وإعلانات.

كان تأمين احترام حقوق الإنسان أحد الأهداف الرئيسية لقيام منظمة الأمم المتحدة التي وقع ميثاقها في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م. فالفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق تتحدث عن حق تقرير المصير الذي هو أساس لحقوق الإنسان جميعها. والفقرة الثالثة من نفس المادة جعلت من أهداف الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين" وسجلت المادة ٥٦ تعهد الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة بالقيام بأعمال انفرادية ومشاركة لتحقيق احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وتنص المادة الستون على أنه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم توصيات تتعلق بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها. ورخصت المادة الثامنة والستون للمجلس أن ينشئ لجاناً لتحقيق أهدافه، فتم إنشاء لجنة حقوق الإنسان التي لعبت وما تزال دوراً مهماً في إعداد مشروعات اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويأتي في مقدمة المصادر العالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨م. هذا الإعلان وإن ذهب بعض رجال القانون على أنه ذو طابع أدبي غير ملزم لأنه لم يصدر في شكل اتفاقية دولية ملزمة لأطرافها إلا أنه من المستقر عليه الآن أن مبادئ هذا الإعلان تدخل في قواعد القانون الدولي العرفي التي استقرت في ضمير الجماعة الإنسانية وتعتبر قواعد دولية أمرة لا يجوز انتهاكها بصرف النظر

عن إعلان الدولة الوطنية لقبولها من عدمه. وقد تبع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعة من الوثائق الدولية في شكل اتفاقات أو إعلانات شكلت اليوم ما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويأتي في مقدمة هذه الوثائق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦م، ويشكل هذين العهدين بالإضافة إلى الإعلان العالمي ما يعرف اليوم بأسم الشريعة الدولية لحقوق الإنسان International Bill of Human Rights^(١).

وتبع ذلك مجموعة من المواثيق الخاصة صدرت في شكل معاهدات دعت الأمم المتحدة الدول المختلفة للانضمام إليها والتوقيع والتصديق عليها. ويقسم الباحثون هذه المواثيق إلى فئات ثلاث:

أولاً: مواثيق حماية الجماعات الأكثر حاجة للحماية مثل الأطفال والنساء والمعاقين وكبار السن والأقليات والأجانب واللاجئين وعديمي الجنسية. من هذه المواثيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٦٧م) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩م) واتفاقية وضع اللاجئين (١٩٥١م) والبروتوكولات الملحق بها.

ثانياً: المواثيق الخاصة بحقوق محددة. وهي التي تحيط بعناية إضافية بعض الحقوق التي شملتها المواثيق العامة. مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥م) والاتفاقية الخاصة بمنع الرق، واتفاقية منع السخرة واتفاقية منع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي واتفاقية علاقات العمل واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ثالثاً: مواثيق تطبق خلال النزاعات المسلحة. وهذه تعرف باسم القانون الدولي الإنساني وهو القانون الذي يهدف إلى ضبط سلوك المتحاربين أثناء النزاعات المسلحة بما يؤدي إلى تخفيف معاناة ضحايا الحروب الخاضعين لسلطة العدو. هذا القانون يتمثل في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م، حيث تتعلق الاتفاقية الأولى بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، وتتعلق الاتفاقية الثانية بتحسين حال المرضى والجرحى والغرقى في البحار، وتتعلق الاتفاقية الثالثة بحماية أسرى الحرب، أما الاتفاقية الرابعة فهي تتعلق بشأن حماية المدنيين وقت الحرب.

(١) بشر الشافعي: قانون حقوق الإنسان ومصادره - كتاب حقوق الإنسان المجلد الثاني، إعداد محمود شريف بسيوني وآخرين، دار العلم للملايين، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٤٣.

ب- المواثيق الإقليمية:

المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان هي تلك التي تخاطب نطاقاً إقليمياً محدداً أو مجموعة جغرافية خاصة غالباً ما يجمعها جامع ثقافي متميز. وهناك أسباب عدة تبرر لجوء الجماعات الإقليمية إلى التنظيم القانوني الدولي لمسائل حقوق الإنسان: منها رغبة المجموعات الإقليمية في التأكيد على الحقوق المنصوص عليها في المواثيق العالمية وإكسابها طابعاً إلزامياً إقليمياً أكثر إلزامية مما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، ومنها تضمين المواثيق الإقليمية حقوقاً جديدة لم تتضمنها المواثيق العالمية استجابة لاعتبارات الخصوصية الثقافية الإقليمية، ومنها رغبة المجموعة الإقليمية في وضع آليات للرقابة أكثر فعالية على المستوى الإقليمي^(١).

وتنص هذه المواثيق على مبادئ حقوق الإنسان محل الحماية التي تتفق في مجملها مع المبادئ والمعايير الدولية وإن عكست خصوصية كل مجموعة إقليمية بالتركيز على أنواع معينة من الحقوق. كما تنص أيضاً آليات الحماية التي تتبع للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المعنية.

ومن أهم المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان:

المواثيق الأوروبية، والمواثيق الأمريكية، والمواثيق الأفريقية ثم المواثيق العربية لحقوق الإنسان.

وآخر هذه المواثيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وقد صدر مؤخراً عن مجلس الجامعة بناء على المساعدة الفنية الاستشارية التي تلقتها الجامعة من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذا الميثاق لم يدخل حيز النفاذ بعد. وتبرز في ثنايا هذا الميثاق خصوصية الواقع السياسي والثقافي العربي في إطار الالتزام العام بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. فهو ينص في ديباجته على أنه جاء تحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر كما يؤكد على إيمانه بوحدة الوطن العربية مناضلاً دون حريته وعلى رفضه لكافة أشكال العنصرية والصهيونية التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويؤكد الميثاق في مادته الثانية على حق الشعوب في تقرير المصير وعلى حق الشعوب في العيش تحت ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية وعلى أن كافة أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق

(١) وائل أحمد علام: الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م، ص ٨٣.

أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب. ثم استطرد الميثاق في مواده في النص على الحقوق المدنية والسياسية (المادة من ٦ حتى ٣٣) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد من ٣٤ حتى ٤٢) وقد نص الميثاق على آلية لتفعيل نصوصه وهي اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي ينتخب أعضاؤها السبعة من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعملون بصفاتهم الشخصية بكل تجرد ونزاهة، وترفع تقريراً سنوياً علنياً إلى مجلس الجامعة عن ملاحظاتها وتوصياتها عن التزام الدول بأحكام الميثاق. وهذا الميثاق في عمومه أفضل كثيراً من الميثاق السابق عليه سواء بالنسبة لمضمون الحقوق التي تناولها أو بالنسبة لآلية مراقبة تنفيذ نصوصه وإن لم يرتفع بالنظام العربي لحقوق الإنسان إلى مستوى التنظيم الدولي العالمي الذي يعمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

ج- المصادر الوطنية:

ونعني بها نصوص التشريع الوطني التي تنص على مبادئ حقوق الإنسان. وفي مقدمة هذه المصادر تأتي الدساتير الوطنية التي لا يخلو أي منها من فصل خاص بالحقوق والحريات الأساسية. وأهمية النص على حقوق الإنسان في الدستور الوطني أن هذه الحقوق تصبح ملزمة للمشرع والقاضي إعمالاً لمبدأ المشروعية. ولكن هناك وسائل ابتدعها المشرع العربي لتكريس انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتوزع مبادئ حقوق الإنسان بين مختلف فروع التشريع العادي. فقانون العقوبات يضع النصوص العقابية التي تجرم انتهاكات حقوق الإنسان وتعاقب عليها. وقانون الإجراءات الجنائية يتضمن النصوص الخاصة بحقوق وضمانات المتهمين في مرحلة المحاكمة وما قبل المحاكمة. وقانون السلطة القضائية وقوانين المرافعات والإجراءات تتضمن مبادئ استقلال القضاء وضمانات الحق في المحاكمة العادلة، وقوانين الأحزاب والمشاركة السياسية وغيرها تتضمن الحق في المشاركة السياسية، وقوانين الجمعيات تنظم حق تكوين الجمعيات، وقوانين الصحافة تنظم الحريات الصحفية وقوانين التعليم والإسكان والرعاية الصحية والنقابات تنظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهلم جراً. وليست التشريعات العادية متوافقة دائماً مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان كما عبرت عنها المواثيق الدولية، بل كثيراً ما تكون غير ذلك. هنا نكون أمام انتهاك من الدولة لالتزامها الدولي فضلاً عن شبهة مخالفة تشريعاتها لدستورها الوطني.

ثانياً: مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية:

يشير اصطلاح عالمية مبادئ حقوق الإنسان إلى كونها واجبة التطبيق في كافة المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن تمايزاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتتبع الطبيعة العالمية لمبادئ حقوق الإنسان من كونها حقوقاً مترتبة على مجرد الصفة الإنسانية دون نظر إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق أو المعتقد. هذه الصفة العالمية لمبادئ حقوق الإنسان أوضحت عنها بوضوح ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تقر هذه الحقوق "لما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم" كما أكدت عليها المادة الخامسة بكل من العهدين بقولها "ليس في هذا العهد أي حكم يمكن تأويله على نحو يفيد انطواءه على حق لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي عمل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد أو إلى فرض قيود عليها أوسع من تلك المنصوص عليها فيه".

ومفهوم هذا النص عدم جواز إهدار الحقوق والحريات تحت أي دعوى بما فيها دعوى الخصوصية الثقافية والاجتماعية. وهذا الحكم موجه إلى الدول والجماعات والأشخاص على قدم المساواة^(١). وقد أكدت المؤتمرات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على مبدأ العالمية. من ذلك مؤتمر طهران الذي عقد في سنة ١٩٦٨م، ونص في وثيقته الختامية على "أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل تفاهماً تشترك فيه شعوب العالم على ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من حقوق غير قابلة للتصرف والانتهاك" وبالمثل أكد الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته الافتتاحية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فبراير ١٩٩٣م) على عالمية مبادئ حقوق الإنسان باعتبارها ركيزة أساسية لفهم الأمم المتحدة لهذه الحقوق. وقد تبنت الوثيقة الختامية للمؤتمر هذا المنحى.

ومن ناحية أخرى فمن غير المتصور إنكار وجود تمايزات ثقافية بين مختلف شعوب العالم، الأمر الذي يجعلها تتمتع بخصوصيات ثقافية لا سبيل لتجاوزها، خصوصيات تجد تجلياتها في اللغة والأدب والدين والتراث الفكري ومختلف صور المعارف والقيم والمعتقدات التي تميز شعوب العالم عن بعضها وتطبعها بطابع ثقافي وحضاري خاص. هذا التمايز وتلك الخصوصيات الثقافية والحضارية قد تؤكد في النهاية وتدعم منظومة مبادئ حقوق الإنسان العالمية، وقد تكون في بعض تجلياتها متعارضة مع تلك المبادئ ومتناقضة معها. ومن المستقر

(١) محمد نور فرحات: مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، كتاب حقوق الإنسان الثقافة العربية والنظام العالمي، اتحاد المجالس العرب ن العرب، ١٩٩٣م، ص ٤٣.

عليه في أدبيات حقوق الإنسان أن الخصوصيات الثقافية التي تثرى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان يجب التعامل معها بإيجابية باعتبارها رافداً مهماً لتأكيد ثقافة حقوق الإنسان ونشرها، وأن التراث أو المعتقدات التي قد تبدو شبيهة تعارض بينها وبين مبادئ حقوق الإنسان العالمية لا بد من التعامل معها على أنها إرث تاريخي نسبي أنتجته الثقافة الاجتماعية محكومة بظروف تاريخية محددة. ويدخل في ذلك تراث عدم المساواة الذي قد يوجد لدى بعض المعتقدات الآسيوية (التدرج الاجتماعي في العقائد الهندوسية مثلاً) والتأكيد على التفوق العنصري لشعب من الشعوب الذي قد يوجد في بعض النصوص الدينية وغير ذلك من الموروثات الثقافية التي لا يخلو منها إرث ثقافي لشعب من شعوب العالم. إن هذه الخصوصيات الثقافية المناقضة لمبادئ حقوق الإنسان العالمية يجب أخذها في الاعتبار كعوائق يجري التعامل معها بحرص عند النظر في نفاذ مبادئ حقوق الإنسان العالمية في مجتمع من المجتمعات.

على أن الأمر لا يقتصر على هذا الجانب الثقافي لمسألة العالمية والخصوصية لحقوق الإنسان. فالجانب الأكبر لهذه القضية ذو طابع سياسي. فالدول الأكثر انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان لمواطنيها هي التي تتذرع بالخصوصية الثقافية لمجتمعاتها للتهرب من استحقاق التزامها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وقد أسفر هذا الطابع الذرائعي عن نفسه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عندما انحازت أغلب الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث إلى التأكيد على اعتبارات الخصوصية الثقافية في حين تمسكت دول أوروبا والولايات المتحدة بالتأكيد على الطابع العالمي لحقوق الإنسان. ولا يخلو هذا التأكيد الأخير من الطابع الذرائعي بدوره. فعالمية مبادئ حقوق الإنسان هي التي تعطي للدول الكبرى ذريعة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى بطريقة انتقائية غالباً ولأسباب سياسية بحجة أن حقوق الإنسان العالمية تخرج عن أن تكون منحصرة في الشأن الداخلي للدولة الوطنية بحسبانها شأن عالمي يجيز التدخل ولو باستخدام العقوبات الاقتصادية والعسكرية تطبيقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهكذا يبدو أن الانتهازية السياسية من مختلف دول العالم أضاعت قضية حقوق الإنسان تحت شعارات العالمية والخصوصية. فباسم الخصوصية تنهك حقوق المواطنين وباسم العالمية تنتهك سيادة الدول لأسباب سياسية بحتة.

ثالثاً: حقوق الإنسان والديمقراطية:

ترتبط مسألة الديمقراطية بحقوق الإنسان برباط لا ينفصم. فالنظام السياسي الديمقراطي هو شرط ضروري وأولي لاحترام وتأمين حقوق الإنسان. ولا يتصور الحديث عن حقوق للإنسان في مجتمع استبدادي شمولي رغم كل ما يتردد عن أن بعض الأنظمة الشمولية قد توفر

لمواطنيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فحقوق الإنسان حقوق متكاملة مترابطة لا يمكن التضحية ببعضها لحساب البعض الآخر.

ودون الدخول في تفضيلات نظرية حول تعريف الديمقراطية فإن أحد تعريفات الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان أنها حق أصيل للمواطن في إدارة شؤون مجتمعه وفي المشاركة السياسية في حكم هذا المجتمع.

هذا التعريف مستمد مما نصت عليه المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها:

١- لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

٢- لكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تولي الوظائف العامة.

٣- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

ونفس هذا المعنى نصت عليه المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

فالفقرة الأولى من المادة تقرر الحق في المشاركة السياسية. وهي هنا تتحدث عن نموذج الديمقراطية المباشرة بقولها (إما مباشرة) أو نموذج الديمقراطية النيابية التي ينبى فيها المواطنون نواباً عنهم في ممارسة المشاركة السياسية. أما الفقرة الثانية فتتحدث عن المساواة في التمتع بحق تولي الوظائف العامة. والفقرة الثالثة من المادة لا تتحدث عن حقوق وحريات جديدة بل تضع آلية معتمدة دولياً لتطبيق حق المشاركة السياسية وهي استناد سلطة الحكم على إرادة الشعب التي تتجلى في انتخابات دورية حرة نزيهة فبدون ذلك لا يستقيم الحديث عن الديمقراطية أو عن الحق في المشاركة السياسية.

وقد كانت المسودة التي أعدتها سكرتارية الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أفردت مادة مستقلة تتحدث عن الحق في المشاركة في الحكم والحق في الحصول على الخدمات العامة على قدر متساو. وهذه هي المادة ٣٠ من المسودة التي كانت تنص على أنه: " لكل شخص الحق في أن يشارك بفاعلية في حكومة الدولة التي يتمتع بمواطنتها. ويقع على الدولة واجب التوافق مع رغبات الشعب المعلنة بانتخابات ديمقراطية. وتكون الانتخابات دورية وحرّة

ونزيهة كما نصت المادة ٣١ من المسودة على أنه: لكل شخص الفرصة المتساوية في الحصول على ما تؤديه الدولة التي يتمتع بمواطنتها من وظائف. والتعيين في المصالح العامة يكون من خلال مسابقات تنافسية وهذه الصياغات وإن جرى إغفالها في مراحل إعداد الإعلان لاحقاً إلا أنها تنبئ عن مفهوم واضح الإعلان عن المشاركة السياسية والتطبيق والديمقراطي.

وقد تضمنت أغلب المواثيق الإقليمية النص على الحق في المشاركة السياسية بصياغات مختلفة وبقدر أو آخر من التفصيل. كما فرضت المواثيق الدولية قيوداً على مباشرة هذا الحق أسماها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (م ٢٣) بالقيود المعقولة. وتتمثل هذه القيود المعقولة في ربط ممارسة الحق في المشاركة السياسية بقيود الأهلية القانونية كبلوغ سن معين أو عدم وجود عاهة عقلية أو عدم صدور عقوبة جنائية في حق الشخص تجرده كلياً أو جزئياً من أهليته السياسية لارتكابه جريمة خطيرة.

وتحتل مسألة العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان اهتماماً كبيراً على المستوى الدولي في الوقت الحاضر خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي هذا السياق يجيء القرار الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين برقم ١٩٩٩م/ ٥٧ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٩٩م والذي يحمل عنوان "تعزيز الحق في الديمقراطية". يشير هذا القرار في ديباجته إلى أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، وأن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب التي تعرب عنها بحرية من أجل تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها وعلى مشاركتها الكاملة في كافة نواحي حياتها. والمهم في هذا القرار أنه بينما تؤكد مادته الأولى على الترابط بين الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة فإن المادة الثانية تتحدث عن حقوق يجب احترامها حتى يستقيم القول بوجود حكم ديمقراطي رشيد. هذه الحقوق هي: الحق في حرية الرأي والتعبير والفكر والوجدان، والحق في تكوين الجمعيات السلمية والاشتراك في الاجتماعات، والحق في حرية التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها على الآخرين بأي وسيلة، وحكم القانون بما في ذلك حماية القانون لحقوق المواطنين ومصالحهم وأمنهم الشخصي والإنصاف في إقامة العدل واستقلال القضاء، والحق في الاقتراع العام على قدم المساواة وفي حرية إجراء التصويت وإقامة انتخابات دورية وحرّة، والحق في المشاركة السياسية بما في ذلك تكافؤ الفرص أمام المواطنين كافة لترشيح أنفسهم في الانتخابات، وإقامة مؤسسات حكومية شفافة وخاضعة للمساءلة، وحق المواطنين في اختيار نظامهم الحكومي بالوسائل الدستورية أو

غيرها من الوسائل الديمقراطية، وحق الفرد في تكافؤ فرص الاستفادة من الخدمات العامة في بلدة.

ولا يكتفي هذا القرار الصادر عن لجنة حقوق الإنسان ببيان الترابط العضوي بين الديمقراطية وعدد من الحقوق المدنية والسياسية يستحيل القول بوجود نظام ديمقراطي دون احترامها، بل انه أيضا يعقد الصلة الوثيقة بين الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فأعمال حقوق الإنسان كافة - المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك الحق في التنمية - هو أمر لا غنى عنه من أجل التمتع بالكرامة الإنسانية والتنمية الشاملة للإمكانات البشرية، كما يشكل جزءاً متمماً للمجتمع الديمقراطي.

وفي العام التالي (٢٠٠٠م) تقدمت لجنة حقوق الإنسان خطوة أخرى بأن طالبت الدول بإجراءات محددة من أجل تفعيل الترابط العضوي بين الديمقراطية وحقوق الإنسان هذا الترابط الذي أشارت إليه في قرارها السابق. فاعتمدت اللجنة في دورتها السادسة والخمسين القرار ٢٠٠٠/٤٧ بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، وطلبت إلى الدول تعزيز وتوطيد الديمقراطية عن طريق تعزيز التعددية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإشراك الأفراد إلى أقصى حد في عملية اتخاذ القرارات وإقامة المؤسسات التي تدعم الممارسة الديمقراطية بما في ذلك جهاز قضائي مستقل وهيئة تشريعية وإدارة عامة تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة ونظام انتخابي يكفل إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة. كما تضمن القرار سلسلة من التوصيات موجهة إلى الدول تحثها على اتخاذ إجراءات لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز سيادة القانون وإقامة وتعزيز وصون نظام انتخابي يكفل التعبير عن إرادة الشعب تعبيراً حراً ونزيهاً عن طريق إجراء انتخابات حقيقية ودورية، وتعزيز الديمقراطية من خلال حسن إدارة الشؤون العامة، وتحسين شفافية المؤسسات العامة إلى آخر ذلك.

إذن فقد تحول الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان من مجرد الربط بين الأهداف والقيم في مرحلة مبكرة إلى بلورة ما يمكن أن يسمى بالحقوق الديمقراطية في مرحلة ثانية إلى مزيد من بلورة هذه الحقوق فيما يسمى بالإجراءات الديمقراطية في مرحلة ثالثة.

تبلور هذا الاتجاه المتمثل في الربط الإجرائي بين الديمقراطية وحقوق الإنسان في قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢م/٤٦ المعنون زيادة التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها. في هذا القرار لم تحاول اللجنة تقديم تعريف للديمقراطية، وهي المهمة العقيمة التي تتذرع بصعوبتها بعض النظم غير الديمقراطية للتهرب من استحقاقات الديمقراطية، وإنما

أوردت اللجنة قائمة بالخصائص الأساسية اللازم وجودها في أي نظام ديمقراطي وهي: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير وإمكانية تولي السلطة وممارستها بمقتضى سيادة القانون، وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة بالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب ووجود نظام للتعددية الحزبية، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وحرية وسائل الإعلام واستقلالها^(١).

على أن ارتباط الديمقراطية بحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية يبدو أمراً جوهرياً لأن هذا الحق هو التعبير المباشر عن الإرادة الشعبية هذا التعبير الذي هو الجوهر الحقيقي للديمقراطية. "ولما كان الشعب يتمتع بسلطة إقامة النظام السياسي، فإن على هذا النظام أن يكفل أن تكون سيادة الشعب بهذا المفهوم قائمة دوماً على التعبير الديمقراطي عن إرادته. وهذا يعني إجراء انتخابات حرة وحقيقية يمارس فيها المواطنون حقهم في أن ينتخبوا الآخرين وينتخبهم الآخرون مع تمتعهم بحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات" باعتبارها حريات لصيقة لممارسة الشعب بفعالية لحقه في تقرير مصيره.

والإطار الذي يتم من خلاله تحقيق التكامل والتفاعل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة الحق في إجراء انتخابات حرة وفي تكوين الجمعيات وفي حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الأحزاب السياسية هو مبدأ سيادة وحكم القانون، وفيما يتعلق بالتطبيق الديمقراطي فإن دولة القانون هي وحدها التي بوسعها أن تضع قيوداً قانونية على سلطات الدولة وتقرض على هذه السلطات رقابة مؤسسية، وتعني سيادة القانون تطبيق مبدأ الشرعية بكل إخلاص ونزاهة في العلاقة بين الدولة والأفراد، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الفصل بين السلطات لتحقيق التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث، كما لا يمكن لدولة القانون أن تقوم إلا بالاعتراف بالحقوق والحريات العامة واستقلال القضاء وإقامة مؤسسات تكفل التمتع بحقوق الإنسان.

هذه المبادئ كلها سواء المتعلقة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بدولة القانون، نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والجديد هنا أنها أصبح ينظر إليها كحقوق لازمة لوجود الديمقراطية كنظام سياسي، فلا ديمقراطية بدون حقوق للإنسان، ولا حقوق للإنسان بغير ديمقراطية فالمفهومان وجهان لعملة واحدة.

(١) مجلة الديمقراطية، القاهرة، الكتاب الأول ديسمبر ١٩٩١، ص ٢٩..

والجديد في فقه القانون الدولي أنه أصبح ينظر إلى الديمقراطية بما تتطوي عليه من حقوق موضوعية وجوانب مؤسسية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، فأصبح الحديث يجري عن الحق في الديمقراطية أي الحق في اقتضاء الحقوق المصاحبة للديمقراطية والتي سبق الحديث عنها. ويعرف البعض الحق في الديمقراطية بأنه "القدرة الذاتية للأفراد والشعوب على مطالبة السلطة بنظام سياسي يقوم على أساس سيادة القانون والفصل بين السلطات وبإستطيع المواطنون في ظلّه أن ينتخبوا دورياً زعماءهم وممثليهم في انتخابات حرة ونزيهة على أساس التفاعل بين عدد من الأحزاب السياسية والاحترام التام لممارسة حريات التعبير والصحافة وتكوين النقابات والجمعيات والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان^(١).

أ- رياح الديمقراطية تهب على العالم:

إذن فقد تحولت الديمقراطية من مجرد مفهوم سياسي يختلف البعض في تعريفه عن عمد أو غير عمد، إلى مفهوم حقوق منضبط انتهى إلى ما أصبح يعرف بالحق في الديمقراطية، وأصبح الالتزام بالحقوق الديمقراطية نصاً ثابتاً في أغلب المواثيق الإقليمية.

فتنص معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي (ماستريخت) على قيام الاتحاد على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، أي أن الديمقراطية شرط للانضمام للاتحاد الأوروبي (م٦) وتحدد المادة ١١/١ أحد أهداف السياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي بأنه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي هذا السياق قرر المجلس الأوروبي في اجتماعه المنعقد في كوبنهاجن في يونيو ١٩٩٣م أنه يجب على البلدان التي تطلب الانضمام للاتحاد الأوروبي أن تستوفي شرط تحقيق استقرار المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات، كما أنشأ مجلس أوروبا نظاماً جماعياً إلزامياً لضمان احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان على أساس التعاون والرصد المشترك من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية.

ويعتبر تعزيز الديمقراطية وتأمين احترام حقوق الإنسان أحد الأهداف الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وعلى الرغم من وجود العديد من الصراعات ومشاكل الحدود ومشاكل الفقر ووباء الإيدز في القارة الأفريقية فثمة تطور ديمقراطي بالغ الأهمية تشهده القارة في الوقت الحاضر، وفي

(١) مرجع سابق، ص ٢١.

هذا السياق فإن ميثاق الاتحاد الأفريقي الموقع في لومي في ١ يوليو/ تموز ٢٠٠٠م يشير إلى تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والشعوب وترسيخ المؤسسات والثقافة الديمقراطية وإيجاد البيئة المواتية للحكم الصالح وسيادة القانون باعتبارها أهدافاً أساسية للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن المؤسسات الديمقراطية التي أقامها الاتحاد مثل البرلمان الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية فقد أوردت المادة ٣٠ من الميثاق حكماً لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد.

وفي إطار دول الكومنولث أصدرت هذه الدول إعلان هراري لسنة ١٩٩١م يتضمن التزاماً محدداً بحقوق الإنسان والديمقراطية ودعم المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون واستقلال القضاء ووجود حكومات عادلة ونزيهة. واعتمدت حكومات الكومنولث عام ١٩٩٥م برنامج عمل (ميلبروك) من أجل وضع المبادئ المعتمدة في هراري موضع التطبيق، وأنشئ فريق عمل مؤلف من وزراء الخارجية كآلية لتنظيم وتنسيق عمليات التصدي لمبادئ احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالمثل كررت دول الجماعة الناطقة بالفرنسية في إعلان باماكو (نوفمبر ٢٠٠٠م) التزامها بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات التي تضمن ذلك، كما اتفقت على مجموعة من الإجراءات لرصد وتطبيق الممارسات المتفككة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان واتخاذ تدابير محددة في حالة المخالفات الجسيمة.

وهكذا يبدو جلياً أن العالم يشهد اليوم تبلور نظام قانوني للديمقراطية وتعزيزها يتمثل في "مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات وآليات حل المنازعات والتدابير القسرية أحياناً" من أجل نشر الديمقراطية وتعزيزها بين المجموعات الإقليمية.

ب- الديمقراطية في التجربة العربية:

تثبت التجربة العربية أن أمر الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس أمر نصوص وقواعد والتزامات فحسب بل هو في المقام الأول أمر اقتناع عام على المستويين الرسمي والشعبي بجدوى الديمقراطية وأهمية احترام حقوق الإنسان لبناء مجتمع قوي فاضل يتمتع فيه أفرادها بالأمن والقدرة على إحداث تنمية متواصلة. فالدساتير العربية كلها تتبنى الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان بشكل أو آخر، وتوجد في البلدان العربية تشريعات وهيكل مؤسسية يدعي أنها تهدف إلى تحقيق الديمقراطية وتأمين حقوق الإنسان. كما توجد بها هيكل للسلطة القضائية التي تعمل على تطبيق قواعد قانونية صادرة سلفاً في ظل نظام تعلن للشرعية.

ومع ذلك فالمنطقة العربية على اختلاف ظلالها هي منطقة بؤس ديموقراطي وحقوقى شديد رغم كل المظاهر المعلنة والعبارات التي تدعي غير ذلك، وبدأ أن السلطة العربية نجحت في الالتفاف على المطالب الديموقراطية الداخلية والضغط الديموقراطية الخارجية (رغم أن الأخيرة غير مبرأة من الهوى). وأصبح السؤال الذي يلح على المثقفين الوطنيين العرب هو: هل نحن أمام حالة عربية مستعصية على الديموقراطية؟

وهل ثمة أنساق ثقافية تستعصى على تقبل قيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان؟ وهل تقع الثقافة العربية كما يردد البعض في هذه الأنساق؟ وهل من سبيل إلى تعديلها وتقويمها أو على الأقل إلى إشاعة حد أدنى من التوافق الاجتماعي بين الثقافة السائدة والقيم الديموقراطية ذات الطابع الإنساني الشامل؟

تعددت الإجابة على هذه الأسئلة سواء في التراث الفلسفي أو في دراسات علم النفس والسلوك الإنساني.

فثمة آراء متعددة في التراث الفلسفي والاجتماعي الغربي بدءاً من أرسطو وحتى هيجل وماركس وماكس فيبر تتحدث عن الاستبداد الشرقي وطبائعه وتذهب إلى الربط بين الشرق والاستبداد وتربط ذلك بعوامل جغرافية وطبيعية تارة وبالعوامل الاقتصادية تارة أخرى وبالعوامل الدينية تارة ثالثة، وبكل هذه العوامل مجتمعة في أحيان كثيرة، ودون الدخول في تفاصيل هذه الآراء التي دخلت هي نفسها إلى متحف تاريخ الفكر العنصري أو الفكر المادي المتصلب، فلا بد أن نبرز بوضوح فارقاً منهجياً بين تفسير سيادة عادة الاستبداد الاجتماعي والسياسي في بعض المجتمعات وفي حقبة تاريخية محددة وبين اعتبار الاستبداد قدراً مكتوباً حتماً لن تستطيع بعض الشعوب لطبيعتها الملازمة الفكاه منه.

وليس في الثقافة العربية عناصر تجعلها عصية على تقبل الديموقراطية، بل على العكس تحتل قيم الحرية ومغالبية الظلم عند العرب الأقدمين وفي التراث الديني مكاناً بارزاً مشهوداً في الثقافة العربية. ووجود عوامل سياسية واجتماعية أدت إلى شيوع ثقافة تقبل الاستبداد وعدم التسامح والخضوع للحاكم في فترات تاريخية معينة أمر ليس قاصراً على العرب وحدهم فضلاً عن أن تراث العرب وثقافتهم يشهد بتقديرهم قيم الحرية واحترام كرامة الإنسان والحوار مع الآخر.

على أن مبررات الاستبداد المعاصر التي تروج لها المؤسسات العربية الحاكمة يمكن حصرها في تبريرات ثلاثة: الأولى ذات طابع ديني بزعم أن الديموقراطية الليبرالية تتنافى في

تراثنا الديني الذي يأمرنا بطاعة ولي الأمر في حدود ما أمر الله به ورسوله، وأن أقصى ما يعرفه الإسلام من حق للمشاركة السياسية هو مبدأ الشورى التي هي في نظر أصحاب هذا الرأي غير ملزمة للحاكم الذي يحكم بما أنزل الله. والتبريرات الثانية ذات طابع أيديولوجي تكتسب رداءً ثورياً تحريراً عن طريق إحياء وترديد مقولات المد القومي في الستينيات حول أن تحرر الأوطان مغلب على حرية الإنسان وأن حرية رغيف الخبز مقدمة على حرية الكلمة واللسان. ويرتبط بذلك أيضاً التبريرات ذات الطابع الاقتصادي التنموي والذي يعطي الأولوية لتحقيق النمو الاقتصادي على تحقيق الإصلاح الديمقراطي بحسبان أن هذا الإصلاح من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الاستقرار الذي هو شرط أساسي للنمو الاقتصادي المترام.

ورغم أن هذا الرأي الأخير يجد شواهد على صحته في بعض دول آسيا التي حققت معدلات عالية من التنمية الاقتصادية مع غيبة أية مؤسسات أو قيم ديمقراطية حقيقية مؤثرة في المجتمع فإن هذه الشواهد خادعة إذ ثبت أن التنمية الاستبدادية هي تنمية هشة سرعان ما تذروها الرياح وينخر فيها سوس الفساد. وهذا ما يشير إليه مارك.ف. بلانتر في مقاله المتميز عن "اللحظة الديمقراطية" حين يؤكد أن الدول ذات التوجه السياسي الاقتصادي الليبرالي أقل تعرضاً للانهيئات الاقتصادية من الدول الشمولية. هذا فضلاً عن قابلية الدول الشمولية في غيبة رقابة ديمقراطية فعالة لاستئثار الفساد والعشوائية في القرارات الاقتصادية وهي آفات كفيلة بالإطاحة بكل تنمية اقتصادية.

ومن ناحية أخرى فإن البدائل السياسية الرئيسية المتداولة بين المتقنين العرب في حاجة إلى إعادة مراجعة لتكون الديمقراطية مكوناً رئيساً من مكوناتها بالتجاوز عن الصورة التقليدية التي بدت بها هذه البدائل في عصور ماضية. فلا بد لكل من الخيار اليساري بمختلف تجلياته والخيار الإسلامي بمختلف فروعه وتوجهاته والخيار القومي بمختلف أطروحاته أن يتبنى الديمقراطية عن إيمان حقيقي وأن يقبل بتداول السلطة استناداً إلى إرادة الجماهير وبالحق بالمشاركة السياسية وبإعلاء احترام حقوق الإنسان بمختلف فئاتها وأجيالها. فالديمقراطية هي الطريق الوحيد لخروج الشعوب العربية من أزمتها الخانقة ولمواكبة تطورات العصر.

الفصل الثاني

حقوق الإنسان المدنية والسياسية

* مقدمة.

- ١- الحق في تقرير المصير.
- ٢- التزامات الدول المنبثقة عن العهد.
- ٣- حقوق المرأة والأسرة.
- ٤- حقوق الطفل.
- ٥- تقييد الحقوق أثناء حالة الطوارئ.
- ٦- الحق في الحياة.
- ٧- حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة.
- ٨- الحق في الحرية والأمان الشخصي.
- ٩- ظروف الاحتجاز الإنسانية.
- ١٠- حرية التنقل والسفر والعودة.
- ١١- حقوق الأجانب.
- ١٢- الحق في محاكمة عادلة.
- ١٣- الحق في احترام الحياة الخاصة.
- ١٤- حرية الفكر والاعتقاد.
- ١٥- حرية الرأي والتعبير.
- ١٦- الحق في التجمع السلمي.
- ١٧- حرية تكوين التجمعات.
- ١٨- الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة.
- ١٩- الحق في المساواة أمام القانون.
- ٢٠- حقوق الأقليات.

الفصل الثاني

حقوق الإنسان المدنية والسياسية

مقدمة:

تجمع الآراء على أن الولاية والمسئولية الأولى في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي هي مستندة في المقام الأول إلى كل دولة وفق ما التزمت به بانضمامها طواعية إلى العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كذلك من المسلم به أن توعية الفرد وتصديره بحقوق الإنسان وحرياته غيره في المجتمع التي يتعين عليه احترامها هو مساهمة لازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان ودفعت في عالما العربي إلى المرتبة المتقدمة التي تستحقها بين المسائل العامة التي يدور حولها الحوار الجاد لتكون اقدر على المساهمة في خدمة قضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وانطلاقاً من هذا الهدف المتصور فإننا نعرض في هذا الجزء من المدونة الحقوق والحريات التي تناولها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. هذا ونود أن نشير في مستهل هذه الصفحات إلى أننا لم نلتزم في تناولنا للحقوق المدنية والسياسية بإيراد النصوص الكاملة للعهد الدولي، بل فضلنا توسيع نطاق العرض ليتسع لتناول وتأسيس مفاهيم هذه النصوص وذلك استرشاداً بما توصلت إليه اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية عبر السنوات التي انقضت منذ بداية أعمالها وما استخلصته من معايير وآليات محددة لازمة لضمان أعمال حماية وتعزيز هذه الحقوق والحريات في الواقع العملي، وذلك من خلال الحوار المستمر مع الدول الأعضاء في العهد الدولي حو التقارير الدولية التي تلتزم بتقديمها تبعاً للجنة المذكورة وفق ما نص عليه العهد⁽¹⁾.

كذلك فإن مما يحبذ هذا الأسلوب في العرض أن مناقشة اللجنة لتقارير الدول مع ممثليها قد أكدت ما هو معروف من أن حقوق الإنسان تشكل وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة، مما يعني تداخل وتكامل نصوص العهد الدولي. فكفالة حماية حق معين بذاته لا يقتصر بالضرورة على مادة بعينها من العهد الدولي بل كثيراً ما تقتضي حماية ذات الحق أو أحد أوجهه التي لا يكتمل إلا بها، الاستناد إلى أكثر من مادة كلما دعت الضرورة لذلك عند تناولنا تبعاً للحقوق المدنية

(1) تعليقات اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية على مواد العهد الدولي، Rev. 12 May 2003 (HR1/ GEN/ 116).

والسياسية التي يحميها العهد الدولي. حسبما ورد في الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية على الوجه التالي:

١ - الحق في تقرير المصير:

لكافة الشعوب دون استثناء الحق في تقرير المصير. ومن المسلم به في الفقه الحديث أن لهذا الحق وجهين أولهما: ما يمكن تسميته بالمظهر الخارجي لتقرير المصير وهو ينصرف أساساً إلى حق الشعوب في الاستقلال، أما المظهر الداخلي فهو حق الشعوب في أن تقرر بحرية وتختار نظامها السياسي والاقتصادي وهو ما يعني وجوب امتناع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لما في ذلك من مساس بحقها في تقرير مصيرها.

هذا ويعد حق تقرير المصير شرطاً لازماً لضمان تمتع الأفراد بحقوقهم المدنية والسياسية وكذلك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك نجد أن المادة الأولى التي تتناول هذا الحق في العهدين الدوليين تتطابق تطابقاً تاماً.

تنص المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، وأن لها استناداً لهذا الحق أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما تكفل نفس المادة حقوق الشعوب في ثرواتها ومواردها الطبيعية وذلك دون الإخلال بالالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبادئ المنفعة المشتركة، كما أنه لا يجوز بحال من الأحوال حرمان أي شعب من موارده المعيشة.

كما تلزم المادة المذكورة الدول الأطراف في العهد الدولي بما فيها الدول المسئولة عن إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو تلك التي ما زالت تحت نظام الوصاية، أي كثافة الشعوب التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير أو تلك التي حرمت من ذلك، بالعمل على تحقيق حق تقرير المصير لتلك الأقاليم وأن تحترم هذا الحق تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

ينصرف مفهوم المادة الأولى من العهد الدولي إلى أن الترابط بين حق تقرير المصير، والتزام الدول بالعمل على تحقيقه، يتصل اتصالاً مباشراً بحماية وتعزيز الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي. ولذلك فإن الأطر الدستورية والترتيبات والنظم السياسية في الدولة يجب أن تصاغ بطريقة تضمن للأفراد فيها إمكانيات ممارسة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد. كذلك فإن حق الشعوب في استغلال مواردها الطبيعية يفرض على الدول كافة احترام هذا الحق، وقد نصت المادة السابعة والأربعون من العهد الدولي على أنه ليس في أي من

أحكامه ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق أصيل* في التمتع والانتفاع الكاملين بكل حرية بثرواتها ومواردها الطبيعية.

الواقع أن حرص العهدين الدوليين على النص على حق تقرير المصير في مكان الصدارة، أي في المادة الأولى من العهدين، يستند إلى أن التجارب التاريخية أثبتت أن احترام حق تقرير المصير وتحقيقه للشعوب يساهم في إرساء العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفي تدعيم السلام والوفاق العالمي.

٢- التزامات الدول المنبثقة عن العهد:

تحدد المادة الثانية من العهد الدولي الإطار العام للالتزام القانوني للدول الأعضاء. وهي بذلك لا تختص بحق من الحقوق بعينه بل تلزم الدول بجميع سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرها بحماية الحقوق والحريات التي ينص عليها العهد الدولي، وبأن تضمن ذلك لكل الأفراد المقيمين في إقليم الدولة أو الخاضعين لولايتها وذلك دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو النسب.

ومفهوم المادة المذكورة يعني عدم جواز احتجاج الدولة بأن تشريعاتها الداخلية لا تسمح بهذا التطبيق، فلا يجوز لها الاحتجاج بأن دستورها وقوانينها يعفيها من التزاماتها الدولية التي ارتضتها بالانضمام طوعية إلى العهد الدولي. وينصرف ذلك إلى التزام الدولة بتعديل تشريعاتها الداخلية إذا لزم الأمر لتكون أكثر اتساقاً مع كفالة كافة الحقوق وحماية الحريات المنصوص عليها في العهد الدولي، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان الممارسة العملية الكفيلة بذلك. على أنه يحق لكل دولة أن توفر الحماية المطلوبة قانوناً وعملاً للحقوق والحريات بالأسلوب الذي يتفق مع إجراءاتها الدستورية.

ومن المعايير التي تؤخذ في الاعتبار لإلقاء الضوء على مدى التزام الدولة باحترام المادة الثانية من العهد الدولي، هو إلى أي مدى تجيز الدولة للأفراد الاستناد المباشر إلى نصوص العهد الدولي أمام القضاء الداخلي. فالالتزام القانوني الذي تتضمنه المادة المذكورة له عملاً وجه إيجابي وآخر سلبي. فالأول يعني أنه على الدولة أن تتخذ التدابير الإيجابية اللازمة لحماية وتعزيز الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي والعمل على إزالة كافة العقبات التي تعوق ممارستها بما في ذلك التدابير التشريعية والقضائية والإدارية والبرامج التعليمية. أما الالتزام

السلبى فيطلب من الدولة الامتناع عن انتهاك تلك الحقوق وعدم فرض أي قيود عليها تتجاوز ما تسمح به نصوص العهد الدولي، كما لا يجوز أن تفرغ القيود التنظيمية الحق من مضمونه.

غني عن البيان أن الحماية الفعالة للحقوق والحريات التي تضمنها العهد الدولي تقتضي نشر الوعي العام بها وتعميمه ليس على أجهزة الدولة وأشخاصها فحسب بل بين الجماعة ككل، وهي مهمة موكولة في المقام الأول إلى الدولة العضو. كذلك ينصرف مفهوم المادة الثانية من العهد إلى ضرورة وجود السلطات والأجهزة المستقلة والمحايدة والمؤهلة لتلقي الشكاوي التي يتقدم بها الأفراد في حالة انتهاك حق من حقوقهم والتحقيق والفصل فيها، لردع المعتدي وعقابه وتعويض صاحب الشكاوى إذا اقتضى الأمر. فحماية حقوق الأفراد وحرياتهم من جانب الدولة لا تقتصر على تصرفات السلطات الرسمية فقط بل تشمل أيضاً التزام الدولة بحماية هذه الحقوق من تعديات أفراد المجتمع أو تجمعاتهم على حقوق الغير⁽¹⁾.

٣- حقوق المرأة والأسرة:

تختص المادة الثالثة من العهد الدولي بالمساواة بين المرأة والرجل في التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية التي ينص عليها العهد الدولي. والتزام الدولة بتحقيق ذلك يعني أن عليها اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لإزالة العقبات التي تعترض تطبيق هذه المساواة بما في ذلك إصدار التشريعات أو تعديلها، ونشر الوعي بين الجماعة وسلطات الدولة، وكذلك اتخاذ تدابير إيجابية خاصة لتحقيق تلك المساواة. فالدول الأعضاء في العهد الدولي مطالبة بالعمل على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في النطاق العام والخاص بما في ذلك أيضاً المساواة في الحق في التعليم بين الذكور والإناث خاصة وأن حرمان النساء من الممارسة الكاملة لهذا الحق أو التجاوز عنه يؤدي إلى استمرار تخلف المرأة عم الرجل وعجزها عن ممارسة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد على قدم المساواة مع الرجل.

وإلى جانب الالتزام بكفالة المساواة بين الجنسين أمام القانون وحق المرأة في التمتع بالشخصية القانونية أسوة بالرجل، وفي حرية التنقل للأُنثى الرشيدة وضرورة تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة والمساواة في الأجر لنفس العمل - على الدولة كذلك حماية المرأة من العنف في العلاقات الزوجية والعائلية، وحماية حق المرأة الحامل نتيجة لاعتداء جنسي في الإجهاض، وفي رفض الإجهاض ضد رغبتها أو التعقيم ضد الحمل، وكذلك حقها في توافر

(1) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية - الأمم المتحدة مستند رقم (ST/HR - Rev 5 Vol 1).

وسائل منع الحمل للراغبات في ذلك - تجنباً للإجهاض السري غير المأمون الذي يعرض صحة المرأة وأحياناً حياتها للمخاطر.

كذلك ينصرف مفهوم المادة الثالثة من العهد الدولي إلى تحريم ختان الإناث الذي أصبح يعرف بالتشويه الجنسي وهو ظاهرة ما زالت شائعة في كثير من الدول الأفريقية وبعض الدول الإسلامية والعربية. فالعهد الدولي يتطلب من الدول التي ما زالت تشيع فيها هذه العادات، إصدار التشريعات اللازمة لتجريمها وكذلك نشر الوعي العام بمخاطرها وآثارها النفسية، وهي تعد خرقاً صارخاً لنصوص العهد الدولي بما في ذلك المادة السابعة منه التي تحرم التعذيب، والذي قد يصل في أحيان غير قليلة إلى الحرمان من الحق في الحياة الذي تحميه المادة السادسة من العهد.

كذلك يمتد التزام الدولة نحو حماية المرأة إلى شمول مدلول المادة الثامنة من العهد الدولي من ضرورة قيام الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار في دعارة النساء والأطفال وحمايتهم من كافة صور الاستغلال الجنسي.

كذلك يعالج موضوع حقوق المرأة في نطاق الأسرة وذلك في المادة الثالثة والعشرين من العهد الدولي التي تنص على أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، وأن لها الحق بالتمتع بحماية المجتمع وبحماية الدول، وعلى أن للرجال والنساء ممن في سن الزواج الحق في إتمام ذلك وفي تكوين أسرة. وفي نفس السياق تنص المادة المذكورة على وجوب توافر الرضا الكامل والحر في عقود الزواج من جانب كلا الطرفين على قدم المساواة. هذا وانخفاض سن الزواج خاصة بالنسبة للإناث في أحيان كثيرة يثير الشكوك حول مدى توافر ركن الرضا من جانب الصغيرات.

كذلك تتطلب المادة المذكورة من العهد الدولي قيام الدول باتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين المساواة بين الأزواج في الحقوق والمسؤوليات، عند الزواج وأثناء قيامه، وانقضاؤه بما في ذلك تأكيد الحماية اللازمة للأطفال في تلك الحالة. هذا ويقضي مضمون نفس المادة بأن للمرأة أسوة بالرجل الحق في اكتساب أولادها لجنسية الدولة التي تنتمي إليها الأم في حالات الزواج المختلطة.

هذا وقد تسوغ الإشارة في صدد موضوع حقوق المرأة إلى أنه بغض النظر عن التحفظات التي أوردتها الدول العربية وبعض الدول الإسلامية الأخرى على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لاحتمال تعارضها مع الشريعة الإسلامية، فمن الملاحظ أن الحقوق

التي تكفلها الشريعة الإسلامية للمرأة، وكذلك تحميها نصوص العهد الدولي ما زالت مهذرة في عدد غير قليل من تلك الدول.

٤ - حقوق الطفل:

تنص المادة الرابعة والعشرين من العهد الدولي على أن مركز الطفل كقاصر يكفل له الحق في الحماية الواجبة من أسرته ومن المجتمع ومن الدولة دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعي أو الملكية أو النسب. كما تجب المبادرة بتسجيل كل طفل وتسميته باسم يعرف به فور ولادته فضلاً عن اكتساب إحدى الجنسيات.

فعلى الدول أن تتخذ كافة التدابير وإصدار التشريعات اللازمة لحماية حقوق الطفل بما فيها الحماية من العنف والمعاملة القاسية ومن أعمال السخرة والاستغلال الجنسي، وتحريم اشتراكهم في النزاعات المسلحة (وهي ظاهرة انتشرت على نطاق واسع في عدد من الدول الأفريقية) كذلك تتطلب هذه المادة من العهد الدولي اتخاذ تدابير فعالة من جانب الدول لحماية الأطفال الذين تتخلى عنهم أسرهم، وتوفير سبل رعايتهم في ظل ظروف أقرب ما يمكن على الجو العائلي اللازم لنموهم الطبيعي. وإزاء تفشي ظاهرة أطفال الشوارع خاصة في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية كما لا تخلو منها بعض الدول العربية - فإن نطاق المادة الرابعة والعشرين من العهد الدولي أصبح ممتداً إلى مطالبة الدول المعنية بحماية هؤلاء الضحايا من المعاملة القاسية التي يلقونها من جانب الشرطة، كذلك تدبير الملاجئ اللازمة لإيوائهم وتأهيلهم.

كذلك ينصرف مدلول هذه المادة من العهد الدولي إلى التزام الدولة بوضع المعايير القانونية لتنظيم عمالة الأحداث بما يضمن حقوقهم ويحرم تشغيلهم في الأعمال الخطرة وكذلك منع تشغيل صغار السن من الأطفال.

ولا بد أن تحدد الدولة في قوانينها السن المعقول الذي يصبح فيه الحدث مسؤولاً جنائياً. وفي حالة ارتكابه لأفعال يعاقب عليها القانون يجب عند حرمانه من حريته فصله في أماكن الاحتجاز عن البالغين وسرعة تقديمه للمحاكمة للبت في أمره، كما يجب أن يتضمن النظام الإصلاحى معاملة الأحداث معاملة تستهدف أساساً إعادة تأهيل اجتماعياً ولا يجوز توقيع عقوبة الإعدام على القصر باعتبار أن ذلك يعد اعتداء على الحق في الحياة الذي تحرمه المادة السادسة من العهد الدولي.

٥ - تقييد الحقوق أثناء حالة الطوارئ:

تجيز المادة الرابعة من العهد الدولي تعطيل بعض الحقوق المنصوص عليها فيه وذلك بصفة مؤقتة خلال فترة سريان حالة الطوارئ. على أن هناك حقوقاً لا يجوز المساس بها بأي حال من الأحوال وهي:

- الحق في الحياة (المادة ٦ من العهد).
 - الالتزام بعدم تعريض الأفراد للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهنية (المادتان ٦، ٧).
 - تحريم كافة أشكال الاسترقاق والعبودية (المادة ٨).
 - عدم جواز حبس أي شخص بسبب العجز عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية (المادة ١١).
 - مبدأ عدم رجعية القوانين (المادة ١٥).
 - الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية (المادة ١٦).
 - حرية الفكر والضمير والاعتقاد (المادة ١٨) واقع الأمر أن تلك الحقوق تتطلب تأكيد حمايتها في حالة الطوارئ لأنها أكثرها عرضة للانتهاك في تلك الظروف الاستثنائية. ومفهوم هذا التحديد ينصرف إلى عدم جواز تعليق النصوص التشريعية التي تحمي هذه الحقوق.
- هذا وجواز تعطيل بعض الحقوق في حالة الطوارئ يجب يكون استثنائياً ومؤقتاً. كذلك يشترط لجواز إعلان حالة الطوارئ وقوع ظروف تهدد حياة الأمة، كما يجب أن يتم الإعلان بطريق رسمي وذلك ضماناً لاحترام مبدأ الشرعية وسيادة القانون وفق النصوص الدستورية والقانونية التي لا تتجاوز ما ينص عليه العهد الدولي. كما يجب تحديد نطاق السلطات الاستثنائية بها في هذه الحالة.
- كذلك لا بد أن يقتصر جواز تعطيل بعض الحقوق المنصوص عليها في العهد على القدر اللازم فقط الذي تقتضيه حالة الطوارئ، وهو ما ينصرف إلى تحديد مدة سريان حالة الطوارئ ونطاقها الجغرافي والمادي بما يراعى مبدأ التناسب مع الظروف التي استلزمت هذا الإجراء الاستثنائي.
- كما أن إعلان حالة الطوارئ لا يعفي الدولة من الالتزام بنصوص القانون الدولي الإنساني في حالة وقوع نزاع مسلح دولي أو غير دولي، أو من وجوب احترام القواعد الأمرة في القانون الدولي.

كذلك تتطلب المادة الرابعة من العهد من كل دولة طرف فيه أن تبادر فور إعلان حالة الطوارئ في إقليمها بإبلاغ الدول الأخرى الأطراف (وذلك عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة) بنصوص العهد التي أحلت الدولة نفسها منها، وبمدة سريان حالة الطوارئ، وبالأسباب التي دفعتها لإعلانها وعليها كذلك وبالطريقة ذاتها أن تبلغ نفس الدول بتاريخ إنهاء حالة الطوارئ. كذلك ينصرف مفهوم المادة إلى أنه في حالة مد فترة الطوارئ يتعين على الدولة معاودة الإبلاغ بنفس التفاصيل.

هذا ومن الملاحظ أنه إزاء تعاضل الآثار السلبية في كثر من الدول على حقوق الإنسان في ظل الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، عند مناقشتها للتقارير الدورية للدول الأعضاء في العهد - تحرص على تأكيد التذكير بأن الإجراءات التشريعية والأمنية التي ترى الدول، اتخاذها للمشاركة في هذه الحملة يجب ألا تنتقض أو تنتقص من الالتزامات الدولية التي ارتضتها الدولة لحماية حقوق الإنسان بانضمامها طواعية إلى العهد.

٦- الحق في الحياة:

تنص المادة السادسة من العهد الدولي على أن لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي، أي لا يجوز حرمان الشخص من حياته بطريقة غير قانونية أو غير عادلة. وبدون حماية هذا الحق فإن كافة الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي تبدو خالية من المعنى ومعدومة الوجود. فالدولة ملتزمة بالحماية القانونية لهذا الحق، وبالتالي ففي البلاد التي لم تلغ منها بعد عقوبة الإعدام يتعين أن تنص قوانينها العقابية على تحديد دقيق وفي أضيق الحدود للجرائم البالغة الخطورة التي يجوز في حالات استثنائية حرمان مرتكبيها من الحق في الحياة طبقاً للقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة، وليس خلافاً لنصوص هذا العهد أو لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ومن مخاطر التوسع في مفهوم "الجرائم البالغة الخطورة" تعريف الإرهاب تعريفاً يشمل عدداً كبيراً من الأعمال المختلفة في جسامتها مما يعني زيادة عدد الجرائم التي تحمل عقوبة الإعدام زيادة كبيرة وهو ما يتعارض مع مفهوم هذه المادة من العهد الدولي خاصة إذا لم تحدد تلك الأفعال تحديداً قانونياً لا يحتمل اللبس. كذلك لا يجوز تنفيذ هذه العقوبة إلا بعد صدور حكم نهائي بات من محكمة مختصة. وتحرم المادة السادسة من العهد إيقاع عقوبة الإعدام على من تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة كما لا يجوز تنفيذ العقوبة على امرأة حامل.

هذا وتقتضي حماية هذا الحق التزام الدولة وفقاً للقانون لضمان حق الغير في محاكمة عادلة بما في ذلك حقه في الدفاع أمام قاضيه الطبيعي، وإعمال مبدأ المتهم بريء حتى تثبت إدانته، كذلك حق المتهم في الطعن على الحكم بإدانته وبالعقوبة المحكوم بها أمام درجة قضاء أعلى، إلى جانب حق المحكوم عليه بالإعدام حكماً باتاً في التماس العفو أو تخفيض العقوبة الذي تجوز الاستجابة له في جميع الحالات.

إن قدسية الحق في الحياة تعني كذلك أنه حق لا يجوز إهداره حتى في حالات إعلان الطوارئ وفق ما تضمنته المادة الرابعة من العهد الدولي. كذلك فإن حماية هذا الحق تتطلب من الدولة العمل على تجنب الحروب والنزاعات المسلحة وكافة أشكال العنف الجماعي التي ما زالت ويلاتة تؤدي بحياة ملايين الأبرياء على نحو ما حدث في رواندا ويوجوسلافيا السابقة في كوسوفو وساريفو والبوسنة وصابرا وشاتيل وفي الشيشان وفلسطين المحتلة والعراق.

كذلك يندرج تحت حماية هذا الحق التزام الدولة بتقصي حالات الاختفاء القسري وهي ظاهرة تنتفش في عدد غير قليل من دول أمريكا اللاتينية من أطراف العهد الدولي كما أن بعض الأقطار العربية ما زالت تعاني منها.

هذا ومما يهدد الحق في الحياة تسرع التجاء الشرطة وقوات الأمن في استعمال الأسلحة النارية ضد المسيرات السلمية وعدم احترام تلك القوات للمعايير الدولية الخاصة باستعمال تلك القوات للأسلحة النارية.

فالدولة وفق المادة السادسة للعهد الدولي ليست مطالبة فحسب باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقمع الأعمال الإجرامية المؤدية إلى الحرمان من الحق في الحياة ولكن عليها أيضاً فرض التزام قوات الأمن التابعة لها بعد قتل الأفراد تعسفياً.

٧- حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

تنص المادة السابعة من العهد على أنه لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو عقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة كما تنص المادة العاشرة على وجوب معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان.

هذا وبالرغم من أن غالبية التشريعات تنص صراحة على حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإن الواقع العملي يدل على أن مجرد وجود نصوص قانونية لا يحمي الفرد حماية فعالة من أبشع صور إهدار كرامة الفرد وحقه في المعاملة الإنسانية. ولذلك فإن

الأمر يقتضي وجود أجهزة رقابية مستقلة ومؤهلة لتلقي شكاوي الأفراد والتحقيق الجدي فيها وضرورة إنزال العقاب بكل من ثبت ارتكابه لمثل هذه الأعمال إلى جانب تأمين حق الأفراد المحرومين من حرياتهم في الاتصال بمحاميتهم وذويهم وفي الرعاية الطبية وذلك دون إضرار بإجراءات التحقيق. كذلك لا بد من توافر السجلات اللازمة لإثبات اسم المعتقل ومكان اعتقاله يتاح للأشخاص المعنيين حق الاطلاع عليها.

ومن المسلمات عدم جواز أخذ المحاكم بأي اعترافات قد يدلى بها المتهم نتيجة لمثل هذه المعاملة المحظورة إلا في نطاق إقامة الدليل على مساءلة من ارتكابها ضد المتهم.

إن حماية الفرد من هذه الأعمال هو حق لا يجوز المساس به حتى في حالات الطوارئ. كما أن واجب الدولة يستلزم حماية الفرد من ارتكابها من جانب رجال الدولة في عملهم الرسمي أو خارج علمهم الرسمي أو حتى بصفته الشخصية، كما لا يجوز إعفاء هؤلاء من المسؤولية الشخصية بدعوى أن ارتكابهم لمثل هذه الأعمال يقع تنفيذاً لأوامر رؤسائهم أو بتكليف من سلطة عامة.

هذا ومفهوم التعذيب وفق المادة السابعة من العهد الدولي لا يقتصر على التعذيب البدني بل يشمل كافة صوره النفسية والمعنوية، كما أن العقوبات البدنية كعقوبة الجلد على سبيل المثال قد استقر العرف على أنها تعتبر عقوبة لا إنسانية ومهذرة لكرامة الإنسان، أي تعد من العقوبات التي لا يجوز توقيعها على الفرد وفق هذه المادة من العهد الدولي الذي ينصرف مفهومه أيضاً إلى أن جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم، كما أن العفو العام الذي يصدر في أعقاب نزاعات مسلحة لا يعفى مرتكبي التعذيب من المسؤولية أي يجب استثنائهم من العفو العام.

هذا ومن الانتهاكات المتكررة لهذه المادة التجاء سلطات الشرطة عند التوقيف أو الاعتقال التجاء سلطات الشرطة عند التوقيف أو الاعتقال أو خلال فترة حجز المعتقلين رهن التحقيق إلى سوء المعاملة والعنف والإفراط في استخدام القوة. ولذلك فإلى جانب ضرورة محاسبة المسؤولين عن ذلك واتخاذ الإجراءات التأديبية أو الجنائية اللازمة ضدهم وإصدار اللوائح والتشريعات اللازمة لذلك، فإن الأمر يقتضي سرعة تقديم المتهم للمحاكمة وحماية حقه في الاتصال بمحاميه وإخطار ذويه بمجرد حرمانه من حريته.

٨- الحق في الحرية والأمان الشخصي:

كفالة هذا الحق لازمة لتمكين الفرد من ممارسة الحقوق الأخرى والحريات العامة التي تضمنها العهد الدولي. فمن البديهي أن الشخص المقيد الحرية أو غير الأمن على نفسه وعرضه

وماله لا يمكنه - على سبيل المثال - ممارسة حقه في حرية التنقل أو الترشيح للمناصب العامة أو تكوين الجمعيات... ولذلك تناولت المادة التاسعة من العهد الدولي ماهية هذا الحق وحدود تنظيمه، ومنها عدم جواز توقيف أو اعتقال أي شخص تعسفياً، كما لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا للسبب وطبقاً للإجراءات التي يقرها القانون. وإذا وجب اعتقاله فلا بد من إبلاغه فور الاعتقال بالتهم المنسوبة إليه، كما يجب تقديم المقبوض عليه بتهمة جنائية للمحاكمة ومن استكمال محاكمته دون تأخير أي خلال فترة زمنية معقولة، فطول المدة التي يقضيها المتهم في الاعتقال قبل تقديمه للمحاكمة تعتبر خرقاً لما تضمنته المادة المذكورة من العهد في فقرتها الثالثة. كذلك فلا يحرم شخص من حريته في الحق في التقدم للقضاء للبت دون تأخير في مدى قانونية اعتقاله وفي الأمر بالإفراج عنه إذا كان هذا الاعتقال غير قانوني.

هذا وتؤكد المادة السابعة عشر من العهد حق كل فرد في الحماية القانونية من التدخل التعسفي أو غير المشروع في خصوصياته أو شؤونه العائلية أو بيته أو مراسلاته، كما تنص على كفالة عدم التعرض لشرف الفرد أو سمعته.

٩- ظروف الاحتجاز الإنسانية:

تؤكد المادة العاشرة من العهد الدولي وجوب حسن معاملة المحرومين من حريتهم، واحترام آدميتهم وكرامتهم ويلاحظ أن تعبير "المحرومين من حريتهم" يشمل كافة المحتجزين في السجون والإصلاحات والمستشفيات أو غيرها أي شمول ذلك لكافة نزلاء المؤسسات العقابية دون استثناء التي تخضع لسيطرة الدولة.

كذلك تتطلب المادة المذكورة من العهد وجوب فصل الأشخاص المتهمين الذين مازالوا في طور التحقيق أو في انتظار صدور الحكم القضائي، وبين الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكاماً يقضون بموجبها فترة العقوبة التي يقرها القانون، وجوب معاملة الفئة الأولى معاملة تتفق ووضعهم القانوني وذلك إعمالاً لمبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. ومن ناحية أخرى تنص المادة العاشرة على وجوب فصل الأحداث عن البالغين في جميع الأحوال عند احتجازهم سواء للتحقيق أو تنفيذاً لحكم بإدانتهم، ومعاملتهم بما يتفق مع سنهم ومراكزهم القانونية. كما أن المادة تحث الدول على سرعة الفصل في قضايا الأحداث. كذلك يجب أن يتضمن النظام الإصلاحي معاملة السجناء معاملة تستهدف أساساً إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.

هذا ويتداخل نص المادة العاشرة من العهد مع نص المادة السابعة التي تحرم التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة للكرامة. ولا يجوز للدولة الاحتجاج بعدم توفر

الإمكانات المادية للإفلات من الالتزام بالعمل على توفير احترام المعايير الدولية الخاصة بالأحوال المعيشية في السجون.

كما يجب أن توفر الدولة الأجهزة الرقابية المستقلة لضمان احترام حقوق المحرومين من حريتهم وتوفير سبل النظر والبت في الشكاوي التي قد يتقدمون بها، خاصة إزاء انتشار ظاهرة اكتظاظ السجون في عدد كبير من الدول الأطراف في العهد ومن بينها دول عربية. فتكس السجون بنزلائها، وما يصاحبه بالتبعية سوء معاملة المسجونين فضلاً عن تدهور الأحوال الصحية وانتقال الأمراض المعدية إلى جانب عدم توفر الحاجات الأساسية من الغذاء المناسب ورعاية المرضى، يعد كذلك خرقاً للمادة العاشرة من العهد وقد يصل أيضاً إلى الحد الذي يعتبر إهداراً للمادة السابعة من العهد التي تحرم التعذيب. فمفهوم المادة العاشرة ينصرف أيضاً على التزام الدولة بالقضاء على هذه الظاهرة باعتبار أن تكس السجون بنزلائها يتعارض مع متطلبات المعاملة الإنسانية الواجبة كما يهدر الكرامة الملازمة لصفة الإنسان.

١٠ - حرية التنقل والسفر والعودة:

طبقاً للمادة الثانية عشرة يشمل هذا الحق حرية اختيار الفرد لمحل إقامته وتغييره وحرية الانتقال من مكان لآخر والسفر خارج البلاد والعودة إليها. ولا يجوز تقييد تلك الحقوق بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، والتي ينبغي أن تكون لازمة لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. على أن جواز هذا القصر لا يكون إلا وفقاً لما ينص عليه القانون وضروراته في مجتمع ديمقراطي لحماية ما تقدم بما يعني ضرورة تحديد القانون لمعيار هذا القيد وعدم جواز ترك الأمر للسلطة التقديرية للأجهزة الرسمية المختصة. كذلك يجب أن تكون تلك القيود مستندة إلى المساواة وعدم التمييز بين الأفراد سواء بالنسبة للجنس أو اللون أو اللغو أو الدين أو المعتقدات السياسية.

هذا ولا يجوز تعليق حق الفرد في مغادرة بلده على سبب هذه المغادرة أو على المدة التي يقضيها الفرد بعيداً عنه أو البلد الذي يغادر إليه بما في ذلك هجرته. ويعني هذا الحق شموله لحق الفرد في الحصول من دولته دون مصاعب أو تأخير على الأوراق الرسمية اللازمة مثل جواز السفر وكذلك الحق في تجديد مدة صلاحية هذه الأوراق كلما دعت الحاجة لذلك.

من المسلم به أن هذه الحقوق مكفولة تلقائياً لكل من يتمتع بجنسيه الدولة. كذلك فإنها مكفولة على قدم المساواة بالنسبة للأجانب المتواجدين في الدولة بشكل قانوني وذلك بالرغم من بعض القيود التي تنظم إقامتهم في إقليم الدولة المضيف بما لا يتعارض مع التزاماتها الدولية.

١١ - حقوق الأجانب:

تنص المادة الثانية من العهد على التزام الدولة بحماية حقوق الأفراد الموجودين بإقليمها أو يخضعون لولايتها أي أن تلك الحماية واجبة بالنسبة للأجانب أي بغض النظر عن مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات بين الدول، أو عن جنسية الفرد أو حتى في حالات عديمي الجنسية. فمبدأ عدم التمييز في كفالة الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي يحمي الأجانب وفقاً لمفهوم المادة المذكورة.

على أن هناك حقوقاً تقتصر ممارستها الكاملة على المواطنين أي يجوز تقييدها بالنسبة للأجانب وذلك مثل الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة الذي تنص عليه المادة الخامسة والعشرون من العهد.

غني عن البيان أنه من حق الدولة أن تضع الشروط التي تراها لدخول الأجانب إلى إقليمها والإقامة فيه ولكن إذا التزم الأجنبي بهذه الشروط فإن تواجهه في إقليم الدولة يوفر له الحق في حماية حقوقه من جانب الدولة المضيفة.

هذا وتجزئ المادة الثالثة عشر من العهد إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم الدولة وذلك استناداً إلى قرار صادر طبقاً للقانون، على أنها كفلت للأجنبي الحق في التظلم من قرار الإبعاد.

١٢ - الحق في المحاكمة العادلة:

لا جدال أن ضمانات إقامة العدالة تشكل ركناً أساسياً لازماً لحماية كافة حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق تورد المادة الرابعة عشر من العهد الدولي المبادئ والحقوق التي تكفل ذلك فتتطلب المساواة بين الأفراد أمام القضاء، ولكل فرد الحق عند النظر في أية تهمة جنائية ضده أو في حقوقه والتزاماته في إحدى القضايا الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام قضاء مختص ومستقل ومحايد يتصف بالنزاهة، وينسحب ذلك على النواحي الإجرائية التي تحدد الضمانات القانونية للمتهم.

كذلك لا بد من احترام مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ثبوتاً قطعياً، وهو مبدأ أساسي لحماية حقوق الإنسان كما أنه يعني أن عبء الإثبات يقع على عاتق سلطة الاتهام، وأن الشك يفسر دائماً لصالح المتهم. وعلى السلطات العامة كفالة الامتناع عن الأحكام المسبقة على نتيجة المحاكمة.

هذا وتكفل المادة الرابعة عشر من العهد الدولي عدداً من الضمانات لكل فرد توجه إليه تهمة جنائية حدها الأدنى يشمل إبلاغه فوراً بطبيعة وسبب التهمة إليه، وإتاحة الوقت الكافي للمتهم لإعداد دفاعه واحترام حقه في تكليف محام للدفاع عنه وحرية اتصاله بمحاميه وضمان سيرة هذه الاتصالات، هذا فضلاً عن ضرورة إجراء المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة دون تأخير. الأمر الذي لا يعني فحسب بداية المحاكمة بل يشمل الفترة التي تستغرقها المحاكمة حتى الحكم النهائي البات أي كافة مراحل التقاضي.

كذلك من حق المتهم أو محاميه مواجهة شهود الإثبات، كذلك في حضور شهود النفي أمام المحكمة بنفس شروط مشاركة شهود الإثبات. ولا يجوز إجبار المتهم على أن يشهد ضد نفسه، أو دفعه للاعتراف بالجريمة. كما أن أي إكراه في ذلك لا يجوز الاعتداد بنتائجه أمام المحاكم. كما لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق أن صدر في حقه حكماً نهائياً فيها أو أفرج عنه طبقاً للقانون والإجراءات القانونية المعمول بها.

ولكل فرد أدين بحكم قضائي الحق في الطعن على الحكم بالإدانة وبالعقوبة أمام محكمة أعلى درجة طبقاً للقانون. وانطلاقاً من ذلك فغن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية أو محاكم خاصة تصدر أحكاماً نهائية يحرم الفرد من إحدى الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، فالمحاكم العسكرية كما هو معروف لها اختصاص أصيل تتفرد بالولاية في محاكمة العسكريين عن جرائم عسكرية وفق إجراءاتها الخاصة طبقاً لقوانين الأحكام العسكرية.

أما محاكمة المدنيين أمامها فهو إجراء يسقط حق الفرد العادي في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي في ظل كافة الضمانات التي تستلزمها المادة الرابعة عشر من العهد الدولي.

هذا وإذا رأت الدولة إعلان حالة الطوارئ وفق المادة الرابعة من العهد الدولي بما يسمح بأحكام مؤقتة تتضمن وقف بعض الحريات وتعطيل بعض الضمانات فإن تشكيل واختصاصات المحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة يجب أن يخضع بدقة لعدم تجاوز الحدود التي تستلزمها بالضرورة حالة الطوارئ. كذلك فإن القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب يجب ألا تهدر نصوص المادة الرابعة عشر.

هذا وتعتبر المادة المذكورة أن الأصل هو وجوب علانية المحاكمة باعتبار أن ذلك يعد أحد ضمانات المحاكمة العادلة، أما جواز استبعاد الصحافة أو الجمهور من مشاهدة المحاكمة أو جانباً منها فلا يصح إلا لأسباب تتعلق في مجتمع ديمقراطي بالآداب العامة أو النظام العام أو

الأمن القومي أو عندما تقتضي ذلك حرمة الحياة الخاصة لأطراف القضية أو إذا رأت المحكمة أن ظروفًا خاصة من شأن العلانية فيها الإضرار بمصالح العدالة.

على أن النطق بالحكم يجب أن يكون علناً إلا إذا اقتضت مصالح الأحداث أو المنازعات الزوجية أو الوصاية على الأطفال خلاف ذلك.

هذا وقد أكدت المادة الخامسة عشر من العهد الدولي مبدأ عدم رجعية القوانين وتطبيق القانون الأصلح للمتهم، فهي تتضمن عدم جواز إدانة أحد في جريمة جنائية نتيجة فعل أو امتناع عن فعل لم يشكل وقت ارتكابه جريمة جنائية بنص القانون.

كما لا يجوز توقيع عقوبة أشد من العقوبة واجبة التطبيق وقت ارتكاب الجريمة، ويستفيد المتهم من أي نص قانوني يصدر بعد ارتكاب الجريمة وقبل صدور الحكم البات فيها إذا كان النص القانوني اللاحق يقرر عقوبة أخف لذات الجريمة.

كذلك ينصرف مضمون المادة الرابعة عشر من العهد الدولي إلى أن أحد الأركان الأساسية لضمان أعمال الحق في المحاكمة العادلة هو استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة كأفراد. فاستقلال السلطة القضائية ككل يعني اختصاصها بالولاية القضائية كاملة أي الانفراد بمهمة الفصل في المنازعات والخصومات، فالقضاء لا يمكن أن يؤدي رسالته في تأكيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وكفالة حرية المواطنين إلا باستقلاله.

أما ضمانات استقلال القاضي فبالإضافة إلى عدم قابلية القاضي للعزل فإن التعيين والنقل والندب والترقية تكون بيد السلطة القضائية، وكذلك مساءلة القضاة وتأديبهم والتحقيق معهم لا يكون إلا من ذات السلطة القضائية.

١٣ - الحق في احترام الحياة الخاصة:

تتطلب المادة السابعة عشر من العهد الدولي احترام حرمة الحياة الخاصة وكفالة حق كل فرد في الحماية من التدخل التعسفي أو غير القانوني في حياته العائلية أو مسكنه أو خصوصية مراسلاته واتصالاته أو التعرض لشرفه وسمعته سواء من جانب الأفراد أو سلطات الدولة أو من جانب الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين. كما تتطلب المادة المذكورة من الدول الأعضاء في العهد الدولي إصدار التشريعات اللازمة لصيانة هذا الحق وكفالة الإجراءات الضرورية لحمايته بما في ذلك تحديد السلطات الرسمية التي يجوز لها وحدها وفق القانون والإجراءات الواجب الالتزام بها جواز التدخل في الحياة الخاصة إذا استلزمت مصلحة المجتمع مثل هذا التدخل مع

تحديد دقيق للظروف التي تجيز ذلك. ويعني ما تقدم أن التدخل في الحياة الخاصة لا يجوز إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة أي تحريم التدخل التعسفي حتى إذا كان يستند إلى نصوص قانونية تتعارض مع نصوص العهد الدولي وأهدافه.

هذا وبالنسبة لتعابير "العائلة" فإن ذلك ينسحب إلى كل من يعتبر عضواً في العائلة وفق المفهوم المتعارف عليه في كل دولة معنية كما أن مفهوم كلمة "مسكن" تعني المكان الذي يقيم فيه الشخص أو يمارس فيه مهنته العادية. كذلك إذا اقتضت الظروف وفق القانون التفتيش الذاتي لأي شخص من جانب السلطات المختصة وحدها بذلك، فيجب أن يتم ذلك بمعرفة شخص رسمي مكلف من نفس جنس الشخص المطلوب تفتيشه ذاتياً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية قد اعتبرت أن قيام السلطات الإسرائيلية بهدم منازل الفلسطينيين، وكذلك الصعوبات التي يلاقيها الفلسطينيون في الحصول على تراخيص البناء يعد خرقاً للمادة السابعة عشر من العهد فهو يتعارض كلية مع التزام الدولة دون تمييز لحق كل فرد في الحماية من التدخل التعسفي في مسكنه وكذلك إهدار للمادة الثانية عشرة التي تحمي الحق في اختيار مكان الإقامة، والمادة السادسة والعشرين الخاصة بالمساواة بين الجميع أمام القانون وفي التمتع بحماية القانون.

١٤ - حرية الفكر والاعتقاد:

مضمون المادة الثانية عشر من العهد الدولي ينصرف إلى أوسع التفسيرات لحرية الفكر والاعتقاد أي حماية كافة صور الفكر والعقائد الدينية وعدم التمييز ضد أي صورة من صورها. كما يشمل ذلك حماية حق الفرد والجماعة في إقامة الشعائر التي تتفق ومعتقداتهم، فلا يجوز تقييد ذلك إلا بنص القانون وبشرط أن يكون التقييد لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة أو الآراء العامة أو لحماية حقوق الغير الأساسية وحرياتهم، وعموماً يجب أن تكون تلك القيود في أضيق الحدود. وإذا كانت الدولة تعتبر ديناً معيناً، كدين رسمي لها أو كانت غالبية السكان تعتنق ديناً معيناً، فلا يجوز المساس بالحق المكفول لمن يعتنقون ديناً آخر. كما لا يجوز التمييز ضدهم في النواحي الأخرى مثل الحق في تولي المناصب العامة، أو حرمانهم من المزايا التي يتمتع بها المواطنون عامة.

كذلك تحمي هذه المادة من العهد الدولي حرية الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين في تأمين التعليم الديني لأطفالهم وفق معتقداتهم.

١٥- حرية الرأي والتعبير:

حرية الرأي والتعبير عنه من مقومات النظم الديمقراطية، فالانتقاص منها هو انتقاص من الحكم الديمقراطي السليم. ومفهوم المادة التاسعة عشر من العهد الدولي ينصرف إلى أن حق الفرد في اعتناق الآراء التي يختارها دون تدخل هو حق لا يقبل أي قيد أو استثناء، كما أن حرية التعبير تشمل الحق في تلقي واستقصاء ونقل المعلومة للآخرين وفي التعبير عن الرأي والفكر ونقله إلى غيره بأي صورة إما شفاهة أو كتابة أو عن طريق الكلمة المطبوعة أو المسموعة أو في صورة فنية أو بأي وسيلة أخرى يختارها الفرد.

هذا وإن كانت حرية الفرد في اعتناق الرأي الذي يختاره لا تقبل بطبيعتها أي قيد، فإن إطلاق الحق في التعبير عن الرأي لا يعني أنه لا يحمل معه واجبات ومسؤوليات معينة تسمح بفرض بعض القيود التي تستلزمها حماية مصالح الآخرين أو مصلحة الجماعة ككل، على ألا تفرغ تلك القيود الحق في التعبير من مضمونه، أي يجب أن تقتصر على ما تقتضيه في الدول الديمقراطية حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة أو حقوق الغير وسمعتهم.

غالباً ما تتضمن النصوص الدستورية تأكيدات لحرية الرأي والتعبير ولكن دولا كثيرة تحد بشكل ملحوظ من هذه الحرية بنصوص التشريعات الخاصة بحماية السمعة والشرف في جرائم السب والقذف، كما تتضمن عقوبات مغلفة فيما يتعلق بنقد رجال السلطة مما يؤدي عملاً إلى تقييد حرية التعبير بما يتجاوز الحدود التي ذهبت إليها المادة التاسعة عشر بشأن ارتباط ممارسة حرية التعبير بواجبات ومسؤوليات تسمح بقيود معينة وفق القانون.

تعد حرية الصحافة من أقوى صور ممارسة حرية الرأي والتعبير إن لم تكن أقواها. فحق المواطن في الحصول على المعلومة عبر صحافة وإعلام حر فوجود صحافة حرة مستقلة لا تخضع للسيطرة الحكومية أو التحكم الرسمي يشكل أحد المعايير الرئيسية التي تؤخذ في الحسبان عند النظر في مدى التزام الدولة باحترام حرية الرأي والتعبير.

لذلك فإن تغليظ العقوبات بجرائم النشر واحتواء النصوص القانونية المنظمة للصحافة على عبارات فضفاضة وغير محددة تحديداً دقيقاً من الناحية القانونية كما يمكن السلطات الاستناد إليها بيسر لتجريم أي نقد لسياسة الحكومة في القضايا العامة ويشيع جواً من الرهبة يسفر عما يسمى بالرقابة الذاتية يعد متنافياً مع المادة التاسعة عشر من العهد الدولي.

كذلك فإن استئثار الدولة بملكية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة أو بجانب كبير منها، يعد قيداً رئيسياً على حرية الرأي والتعبير. فالإعلام ليس جهازاً حكومياً بل مرفقاً عاماً يعكس حدود النطاق الذي يتحرك فيه الأفراد في المجتمع مدى توفر التعددية السياسية والثقافية السائدة في ظل الحرية التي ينظمها القانون. ولذلك فإن حماية الدولة لحرية الرأي والتعبير تستلزم حرية إصدار الصحف وحرية ملكيتها في ظل تنظيم قانوني لهذا الحق يتسم بشفافية، ومعايير وشروط قبول أو رفض منح التراخيص اللازمة لذلك. وعدم فرض شروط متطلبات مرهقة مثل ضخامة التأمين المالي الذي قد يصل إلى حد التعجيز الفعلي مما يؤدي عملياً على التضيق على القوى السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع أو حرمانها من إحدى السبل الرئيسية في ممارستها لحرية الرأي والتعبير.

هذا ولما كانت المادة الرابعة من العهد الدولي تجيز بعض القيود غير العادية خلال حالة الطوارئ، ومنها ما يمس حرية الرأي والتعبير، بوسائل منها الرقابة على الصحف والمطبوعات والمصادرة وما قد يتعدى ذلك على وقف الصحف أو إلغاء تراخيصها بالطريق الإداري - فإن استمرار حالة الطوارئ التي تعدها المادة الرابعة حالة استثنائية عارضة - يعد قيداً غير مباشر على حرية الرأي والتعبير.

١٦ - الحق في المجتمع السلمي:

تكفل المادة الحادية والعشرون حماية هذا الحق الذي يعني أن للمواطنين حق عقد الاجتماعات ليعبروا عن آرائهم في القضايا التي تهمهم بما في ذلك الحق في تنظيم المسيرات والتظاهر السلمي في الأماكن العامة. والأصل في هذا الحق إباحته للأفراد مجتمعين في حدود القانون في مجتمع ديمقراطي الذي ينظمه، أي شريطة عدم المساس بالأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو بحماية الصحة العامة والآداب العامة أو بحقوق الغير وحياتهم.

هذا ومفهوم المجتمع الديمقراطي ينصرف إلى أنه مجتمع يحترم مبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ولا يقتصر هذا الحق على الأحزاب السياسية بل يشمل كافة التجمعات المهنية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. كذلك فإن الحق في التجمع السلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في تكوين الجمعيات الذي تنص عليه المادة الثانية والعشرون، كما يتداخل مع الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة الذي تضمنته المادة الخامسة والعشرون من العهد الدولي. ومن المشاهد أنه في عدد غير قليل من الدول الأعضاء ومنها الدول العربية لا تكتمل كفالة تلك الحقوق بمعنى أنها إذا سمحت

بممارسة أحد تلك الحريات فإنها تقيد الحقين الآخرين وهو ما يتعارض مع نصوص العهد الدولي.

١٧ - حرية تكوين الجمعيات:

أصبح من المسلم به أهمية أنشطة المجتمع المدني بما في ذلك دور الأحزاب السياسية والجمعيات في المجالات الاجتماعية سواء للمهنيين أو العمال، بما يتيح لأفراد المجتمع من سبل ممارسة الحق في المشاركة في القضايا العامة وتنمية المجتمع بمعناها الشامل.

وفي ضوء ذلك نصت المادة الثانية والعشرون من العهد الدولي على أنه لا يجوز وضع قيود على حرية مشاركة الفرد مع الآخرين في تكوين الجمعيات والانضمام إليها لحماية مصالحه المشروعة، عدا تلك القيود التي ينص عليها القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديمقراطي مصالح الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الغير وحياتهم. كذلك تنص نفس المادة على جواز تقييد هذا الحق بموجب القانون بالنسبة لأفراد القوات المسلحة والشرطة.

هذا وتتضمن نفس المادة فقرة خاصة بكفالة حقوق العمال والضمانات التي تصدرها اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٩٤٨م، بشأن حرية مشاركة العمال وحماية حقهم في التنظيم. وقد أدرجت تلك الفقرة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالرغم من أن الموضوع برمته يندرج في الأساس تحت العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق العمال الصادر عن منظمة العمل الدولية. وجاء هذا الإدراج في المادة الثانية والعشرين كما تقدم تجنباً لتسرب فهم خاطئ بأن إغفال تلك الإشارة قد يعني أن العهد الدولي لا يعتبر حرية تكوين النقابات حقاً مكفولاً للعمال.

وبالنسبة للأحزاب السياسية فإن الحق في تشكيلها وفي ممارستها لنشاطها السياسي السلمي هو حق لا ينفصل أيضاً عن إجراء الانتخابات العامة بمعنى أن الحق في تكوين الأحزاب السياسية لا تكتمل ممارستها العملية إلا بنزاهة الانتخابات العامة الدورية التي تجري لشغل مقاعد السلطة التشريعية وغيرها.

فمن منطلق المادة الثانية والعشرين من العهد الدولي فإن القيود التي تتعارض مع نصوصها تعد أيضاً مخالفة للمادة الخامسة والعشرين الخاصة بالحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة.

من الواضح أن قدرة المجتمع المدني في المساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان عامة محدودة بما يتاح له ذاته من حرية ممارسة الحق في تكوين جمعياته وممارسة نشاطه السلمي فإذا قيدت الدولة ذلك الحق فإن المجتمع المدني يأتي عملياً في صدر من يعاني من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتلك صورة لا تنفرد بها الأقطار العربية مخالفة بذلك ما تتطلبه المادة الثانية والعشرون من امتناع الدول الأعضاء عن ملاحقة وترهيب نشطاء حقوق الإنسان والجمعيات غير الحكومية وتعطيل الاعتراف الرسمي بها، في حين ينصرف مفهوم المادة المذكورة إلى مطالبة الدول بالعمل على توفير الظروف الملائمة لتمكين تلك الجمعيات من ممارسة نشاطها المشروع دون عائق بما في ذلك تقبل الحوار معها حول الهدف المشترك في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

إذا سلمنا جميعاً بأن الحق في نقد سياسة الحكومة يشكل أحد السمات الأساسية في النظام الديمقراطي الذي يسمح بالتعددية وتداول السلطة، فإن إسقاط هذا المفهوم على عدد غير قليل من الدول ومنها غالبية الدول العربية التي تفرض قيوداً متعددة على حرية تكوين ونشاط الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، لتتحكم في قوى المجتمع المدني وتقيده حركته وتحدد من دوره وأنشطته، بما يتعارض مع العهد الدولي، فإن تلك الدول تنتقص بذلك بنفسها القدر من ديمقراطية النظام القائم.

١٨ - الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة:

إن حق كل مواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العامة في الدولة التي يتمتع بجنسيتها، سواء بنفسه أو بطريق غير مباشر بانتخاب ممثليه، بالتصويت، وكذلك في الترشيح لشغل المناصب العامة هو حق يعد من المسلمات في أي نظام ديمقراطي، وحماية هذا الحق مكفولة بنص المادة الخامسة والعشرين من العهد الدولي التي تقرره لكل مواطن رشيد دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المذهب السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك.

والحق في الترشيح لشغل المناصب العامة لا ينبغي أن يتطلب عضوية الفرد في أحد الأحزاب السياسية أو في حزب بذاته. كذلك ينصرف مفهوم المادة ١٨ من العهد الدولي إلى وجود تعارض بينها وبين الأنظمة التي لا تسمح بوجود أحزاب سياسية، أو تفرض وجود تجمع سياسي واحد ينفرد أو يكاد ينفرد بالحياة السياسية، أو حزب مسيطر يحافظ على استمرار ظروف معينة تسمح له قانوناً وعملاً باستمرار البقاء في الحكم. كذلك فإن ممارسة الحق في

المشاركة في تسير الشؤون العامة تستلزم إطلاق حرية تداول المعلومات والأفكار المتعلقة بالقضايا العامة والسياسية بين المرشحين والناخبين إعمالاً للحق في حرية الرأي والتعبير وفق المادة التاسعة عشر من العهد الدولي بما في ذلك إطلاق حرية الصحافة في التعليق على القضايا العامة وممارسة دورها في إعلام وتنوير الرأي العام.

يتطلب العهد الدولي من أعضائه إصدار التشريعات اللازمة التي تمكن المواطنين من الممارسة الفعلية لهذا الحق والمشاركة في العمليات التي تشكل في مجموعها تسير دفة الشؤون العامة، فالقوانين التي تنظم ذلك ينبغي أن تستند إلى معايير موضوعية ومعقولة، فمن الجائز على سبيل المثال اشتراط توافر سن معينة أو مؤهلات معينة لشغل بعض المناصب العامة. والحق في التصويت الذي يجب أن يكفل لكل مواطن لا يجوز تقييده إلا بنصوص قانونية موضوعية ومعقولة مثل القيد على حالات الاختلال العقلي.

إن مفهوم المشاركة في تسير الشؤون العامة ينصرف في الأساس إلى ممارسة السلطة السياسية أي المشاركة في السلطان التشريعية والتنفيذية والإدارية بما يعني كافة أوجه الشؤون العامة بما في ذلك تشكيل وتوجيه الشؤون السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بالطرق والوسائل التي ينظمها دستور وقوانين البلاد. فالمواطن يشارك في تسير الشؤون العامة بطريق غير مباشر إذا كان عضواً في الهيئة التشريعية أو التنفيذية، كما يساهم في ذلك بطريق غير مباشر عند طرح موضوع ما للاستفتاء العام في الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب، أو بممارسة حقه في الانتخاب الحر لممثليه في تلك الهيئات حيث يمارسون السلطات الموكولة إليهم في تسير الشؤون العامة وفق الدستور المعمول به والذين يعدون مسئولين أمام ناخبينهم.

كذلك يندرج تحت مفهوم المشاركة المباشرة حق الأفراد في عضوية التجمعات والآليات المحلية التي تتخذ القرارات في الشؤون المحلية كلها أو بعضها وفق التشريعات المنظمة لذلك. ومن صور المشاركة مساهمة الأفراد من خلال تنظيمات المجتمع المدني في الحوار مع السلطات العامة، الأمر الذي يقتضي حماية حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام وحرية تكوين الجمعيات وحرية العمل السياسي وتكوين الأحزاب وحرية الاجتماع، أي كفالة الحقوق المنصوص عليها في مواد العهد الدولي أرقام ١٩، ٢١، ٢٢ الخاصة على التوالي بحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، وهي تعد شروطاً لازمة لإمكان الممارسة الفعلية للحق في التصويت.

كذلك تتضمن المادة الخامسة والعشرون من العهد الدولي النص على دورية الانتخابات التي تجري بالاقتراع السري وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين بما ينصرف إلى مبدأ تداول السلطة. كذلك على الدولة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتمكين كل من له حق التصويت من الإدلاء بصوته بما في ذلك حق الأفراد في تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين في الحالات التي يؤخذ فيها بنظام التسجيل. هذا ومن المطلوب أيضاً إسناد مهمة مراقبة سلامة عملية الانتخاب إلى هيئة مستقلة لضمان إتمامها بحرية ونزاهة وسرية وفقاً للقانون المنظم لذلك والذي يجب أن يتفق مع أهداف العهد الدولي وهو ما يعني حماية الناخبين من أي صورة من صور الضغط أو الإفصاح عن تصويتهم أو أي تدخل في عملية التصويت، كما لابد من تأمين صناديق الانتخاب وأن يجري فرز الأصوات في وجود المرشحين أو وكلائهم.

١٩ - الحق في المساواة أمام القانون:

الحق في المساواة أمام القانون، والحق في التمتع بحماية القانون على قدم المساواة تكلفه المادة السادسة والعشرون من العهد الدولي التي تحرم أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو خلافه، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو النسب أو غيره. كما أن المادة العشرين من العهد الدولي تلزم الدول بأن تمنع بحكم القانون أي دعوة أو حض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف. كذلك فإن المادة الرابعة عشر تنص على مساواة الجميع أمام القضاء وعلى توفير الضمانات القانونية للجميع دون أي تفرقة. ومدلول تحريم التمييز أو التفرقة يشمل أي استبعاد أو قيد أو تفضيل يستند إلى أي من الأسباب المشار إليها أعلاه يؤدي إلى إحداث أثر ينتقص من الاعتراف لأي فرد بحق من حقوقه أو بممارسته له على أساس من المساواة في كافة الحقوق والحريات المكفولة للجميع.

مبدأ عدم التمييز مبدأ عام وأساسي يرد في أكثر من مادة من مواد العهد الدولي، فإلى جانب المادة السادسة والعشرين تتكرر الإشارة إليه في عدة مواد منها المادة الرابعة عشر الخاصة بال محاكمة العادلة، والمادة الخامسة والعشرون المتعلقة بالمشاركة في تسيير الحياة العامة.

على أنه يلاحظ أن المساواة في التمتع بالحقوق لا يعني بالضرورة في جميع الحالات التطابق في المعاملة فعلى سبيل المثال فالحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة تجوز التفرقة فيه في حدود كمعينة بين المواطنين والأجانب. كذلك فإن أعمال مبدأ المساواة قد يستلزم

في ظروف معينة اتخاذ تدابير إيجابية مؤقتة لتبديل أوضاع محددة يؤدي استمرارها إلى الإبقاء على عدم المساواة التي يحرمها العهد الدولي، الأمر الذي قد يرى معه جواز اللجوء إلى معاملة تفضيلية مؤقتة خلال مرحلة معينة للفئة التي تعاني من عدم المساواة حتى يتحقق الوضع الذي يكتمل فيه تصحيح تلك الأوضاع، على أنه يشترط أن تكون تلك المعاملة التفضيلية المؤقتة معقولة وموضوعية وهدفها مشروع وفق العهد الدولي.

٢٠ - حقوق الأقليات:

تكفل المادة السابعة والعشرون من العهد الدولي حق الأقليات العرقية والدينية واللغوية في التمتع في الدول التي يعيشون فيها بثقافتهم الخاصة وحقوقهم كأفراد في أن يعتنقوا ويمارسوا شعائرهم الدينية وفي استخدام لغتهم الخاصة. والهدف من حماية هذه الحقوق هو الإبقاء على التراث الثقافي بمعناه الواسع الشامل للأقليات بما يثري المجتمع ككل.

إن تلك الحقوق الواجب كفالتها للأقليات هي حقوق تضاف إلى الحقوق الأخرى التي ينص عليها العهد الدولي المكفولة للجميع بما فيهم الأقليات. على أن حماية حقوق الأقليات لا تعني شرعية ممارستها بطريق يتعارض مع الحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي.

كذلك تحمي هذه المادة من العهد حقوق السكان الأصليين في البلاد التي أصبحوا يشكلون فيها أقلية. ومن الملاحظ أن مدلول الثقافة بالنسبة لهؤلاء ينسحب على حماية عاداتهم الحياتية في المناطق التي يعيشون فيها، الأمر الذي قد يقتضي من الدولة إصدار التشريعات اللازمة لحماية هذه الثقافة وتمكين هؤلاء من المشاركة التي تحسن طريقة معيشتهم ومصادرهم الطبيعية^(١).

خلاصة:

من المناسب في ختام هذا الجزء التذكير بما أشرنا إليه في مستهلها من أن نشر ثقافة حقوق الإنسان في عالمنا العربي يحبذ مزيداً من توعية الفرد وتبصيره بالحقوق والحريات التي تكفلها له ولغيره في المجتمع المواثيق الدولية.

إن حقوق الإنسان تشكل وحدة متكاملة ومتراصة ومتداخلة، فإهدار أي جانب منها، بغض النظر عن مصدره، فرداً كان أو سلطة، ينعكس سلباً بالضرورة على غيرها من الحقوق والحريات التي يجب أن تكون مكفولة للجميع على قدم المساواة. وحق الفرد في ممارسة حرياته في أوسع نطاق هو أمر مشروع لا يحد منه إلا وجوب احترام حقوق وحريات الآخرين.

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، ٢٠٠٣م.

الفصل الثالث

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفاهيم والأشكال النظرية

- أولاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ثانياً: التنمية القائمة على الحقوق والتنمية القائمة على القدرات.
- ثالثاً: الالتزامات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- رابعاً: تقييم التقدم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثالث

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المفاهيم والإشكاليات النظرية

أولاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أوضحنا أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الركيزة الأساسية لعمل منظمة الأمم المتحدة في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتتكون من العناصر الأساسية التالي:

- ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
 - ٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
 - ٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظراً لاهتمامنا الرئيسي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتباط هذه الحقوق بالتنمية، يجب أن نضيف إلى هذه المنظومة الدولية.
 - ٤- الإعلان حول الحق في التنمية الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٦م.
 - ٥- وكذلك ما صدر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد بفيينا سنة ١٩٩٣م (برنامج عمل).
- نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البنود ٢٢ إلى ٢٧ إلى جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة حقوق:
- الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٢٢).
 - الحق في العمل (المادة ٢٣ والمادة ٢٤).
 - الحق في مستوى معيشي كاف لضمان الصحة - التغذية - المسكن ورعاية الطفولة والأمومة (المادة ٢٥).
 - الثقافة التقدم العلمي والتقني (المادة ٢٧).
- أما العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان فهو ينطلق مما نص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع إعادة الترتيب والتدقيق. إضافة إلى ذلك، يقر هذا العهد مبدئين يمثلان جوهر محتوى كل الحقوق المنصوص عليها وهما:

أ- عدم التمييز: إذ "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تجعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب" (المادة ٢،٢).

ب- المساواة بين الذكور والإناث: إذ تؤكد (المادة ٣) بـ "تعهد الدول الأطراف في العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد".

أما عن جملة الحقوق المعنية في هذا العهد فهي:

- الحق في العمل (الشغل): المادة ٦.
 - الحق في شروط عمل عادلة ومرضية (المكافآت - الأجر الأدنى المناسب - ظروف العمل في كنف السلامة والصحة، مدة العمل المعقولة): (المادة ٨).
 - الحق النقابي والحق في الإضراب: المادة ٨، ويمكن اعتبار ما جاء في المواد ٦، ٧، ٨ متعلق كله بالحقوق المتعلقة بالعمل.
 - الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (المادة ٩).
 - الحق في حماية خاصة للأمومة والطفولة (المادة ١٠).
 - الحق في مستوى معيشي كاف مع التركيز على ضمان التغذية (التحرر من الجوع) والمأوى وكذلك في تحسين متواصل للظروف المعيشية (المادة ١١).
 - الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة مع إشارة خاصة إلى الطفولة والصحة البيئية والوقاية من الأمراض الوبائية وكذلك التمتع بالعناية الطبية (المادة ١٢).
 - الحق في التربية والتعليم خاصة في جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع (المادة ١٣). كما تؤكد المادة ١٤ من جديد على كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي.
 - حق المشاركة في الحياة الثقافية والاستفادة من التقدم العلمي وتطوراته (المادة ١٥).
- أما فيما يخص إعلان الحق في التنمية، فيجب ربطه بالعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث جاء ليؤكد:

(أ) أن التنمية تمثل مساراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً شاملاً يهدف إلى النهوض المطرد برفاهية كل الناس بالاعتماد على مشاركتهم الفاعلة والحررة والتقاسم العادل للخيرات الناتجة عن تلك المشاركة.

(ب) تكامل وترابط وعدم تجزئه الحقوق مع إيلاء نفس الاهتمام إليها (بالتساوي) واعتبار حقوق الإنسان منظومة واحدة متكاملة وبالتالي فإن التمتع ببعض الحريات الأساسية يبقى منقوصاً في حالة إنكار أو انتهاك الحقوق والحريات الأخرى.

(ج) إن الحق في التنمية يتمثل في تحقيق المساواة والفرص للتمكين من الموارد الأساسية: التعليم - الخدمات الصحية - التغذية - المسكن - العمل، وكذلك في التقاسم المنصف والعادل للدخول.

(د) إن مسؤولية إعمال الحق في التنمية مسؤولية مشتركة ومتقاسمة بين الدول الأطراف والمجموعة الدولية (التعاون الدولي - النظام الدولي الأكثر عدلاً - نزع السلاح ...).

يمكن من هذا المنطق اعتبار الحق في التنمية حقاً شاملاً يتفرع إلى جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجعل منها منظومة مترابطة في حد ذاتها ومنسجمة مع الحقوق والحريات المدنية والسياسية خاصة في مبدأ المشاركة والإنصاف ومكفولة في إعمالها بصفة مشتركة ومتقاسمة بين الدول الأطراف والمجموعة الدولية.

أما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا، فأهم ما أكد عليه برنامج عمله يتمثل في:

- عالمية الحقوق وترابطها وتكاملها وعدم تجزئتها.
- أهمية الحق في التنمية باعتباره حقاً كاملاً وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
- الشروط والظروف الكفيلة لإعمال الحق في التنمية:
 - سياسات إنمائية ناجحة.
 - علاقات دولية منصفة (قضية الديون).
 - مراعاة البعد البيئي للتنمية.
 - مقاومة الفقر باعتباره انتهاك لحقوق الإنسان.
 - الربط الصريح بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.
 - إيلاء البعد المعيارى للتنمية، حيث تمهد السبيل إلى الاعتماد على المشروعية القانونية للمطالبة والمحاسبة والمساءلة ... والمقاضاة.

ثانياً: التنمية القائمة على الحقوق والتنمية القائمة على القدرات: التلاقي والإثراء المتبادل:

كما بينا سابقاً فإن منظور التنمية الذي يقوم على الحقوق يعطي بعداً معيارياً للتنمية ويعد ذلك إضافة هامة إلى مفهوم التنمية البشرية السائد.

تعرف التنمية البشرية بكونها عملية توسيع لخيارات الناس (الحريات الجوهرية الفعلية) عن طريق توسيع الوظائف والقدرات لكل فرد من المجتمع^(١). ومن الممكن أن تتباين القدرات شكلاً ومضموناً غير أنها مترابطة وتشمل مهماً كان مستويات التنمية قدرات ثلاث تعتبر أساسية وهي أن:

- يحيي الإنسان حياة مديدة وصحية.
 - يحصل على المعرفة.
 - يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.
- وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية مكون من ثلاثة عناصر أو متغيرات تقيس متوسط الإنجازات المرتبطة بالأبعاد الثلاثة الأساسية المذكورة أعلاه وهي:
- العمر المتوقع عند الولادة.
 - التحصيل التعليمي (معرفة الكتابة والقراءة ونسبة الالتحاق المدرسي في كل مستويات التعليم).
 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولار الولايات المتحدة حسب تعادل القوة الشرائية).
- انطلاقاً من هذا التعريف يمكن أن نجد مجالات الترابط والتلاقي بين مفهوم التنمية القائمة على الحقوق ومفهوم التنمية القائمة على القدرات أو التنمية البشرية:

(١) تعبر الوظائف عن مجال الإمكانيات المتاحة لكل فرد بمعنى مختلف الأشياء الذي يطمح أن يتمتع بها ويحياها أو أن يعملها أو ينجزها أو يكونها. أما القدرات فهي مختلف الوظائف المؤلفة التي يتم إعمالها وبالتالي فهي تمثل نطاق الحريات الجوهرية الفعلية التي يتمتع بها الإنسان.

التنمية القائمة على الحقوق	التنمية البشرية
الالتزامات الأساسية	القدرات الأساسية
الحق في الصحة	حياة مديدة وصحية
الحق في التعليم والتربية	التحصيل المعرفي
الحق في مستوى معيشي كاف	مستوى معيشي لائق

كما نرى في هذا الجدول، يمكن إبراز الترابط والتوافق والتطابق بين القدرات الأساسية المكونة للتنمية البشرية وما يمكن إنجازها من الالتزامات الأساسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمكن أن نلاحظ أن الشروط الأساسية التي تتضمنها التنمية البشرية وهي المشاركة - الإنصاف (المساواة) والاستدامة، تتلاقى وتتطابق مع المبادئ الأساسية التي تحتويها منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي أكدها الحق في التنمية وهي المشاركة وعدم التمييز (المساواة) والصحة البيئية.

لكن يجب الاعتراف بأن مفهوم التنمية البشرية بتركيزه على القدرات الأساسية الثلاثة لا يشمل الأبعاد الأخرى المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في العمل - الحق في الحماية الاجتماعية - الغذاء الكافي والسكن الملائم والحق في الحياة الثقافية. ومن ثم فإن مقاربة التنمية القائمة على الحقوق أكثر شمولية، لكن كما أوردناه سابقاً، يمكن اعتبار نسبة التطابق والتلاقي مقبولة ومرضية إذا ما قبلنا بمبدأ الأوليات. وبالتالي باعتبار الالتزامات المتعلقة والمرتبطة بالقدرات الأساسية التزامات أساسية دنياً.

أما السؤال فيبقى إلى أي حد يمكن قبول هذه الفرضية؟

هذا محل جدل قائم حيث إن هناك الكثير مما يقضي بعدم تجزئة وتصنيف الحقوق بكيفية تراتبية. وعلاوة على هذا الإشكال يجب الإشارة إلى نقطتين إضافيتين تهم قضية المقارنة بين منظور التنمية القائمة على الحقوق وتلك المعتمدة على القدرات الأساسية (التنمية البشرية):

أ- النقطة الأولى تتعلق بما يمكن اعتباره إضافة المفهوم التنموي القائم على الحقوق المتمثلة في التركيز على عملية التنمية من منظور الفاعلين الأساسيين وكذلك الوسائل المستعملة. نظرياً، يؤكد تعريف التنمية البشرية عامة أن هذه الأخيرة تمثل عملية وغاية في الوقت

ذاته، لكن عملياً يقع التركيز غالباً على الغاية أو النتيجة التي تتحقق (في الوظائف والقدرات الأساسية).

وفي حين أن المنظور التنموي القائم على الحقوق بإعطائه بعداً معيارياً للتنمية يسلط الضوء ليس فقط على النتيجة الحاصلة (إعمال الحق - التمتع الفعلي بالحق) بل وكذلك على المسئول الأساسي عن إعمال وإحقاق الحق في التنمية وكذلك الوسائل التي سيستعملها من أجل ذلك، وبالتالي فالدولة الطرف المصادقة على العهد تصبح مدينة (دين ملزمة بأدائه) لمواطنيها.

وكما سنبينه فيما بعد فإن مقارنة التنمية القائمة على الحقوق تطرح إشكالية المسئولية والالتزام، وبالتالي المساءلة فالمحاسبة فالمقاضاة ليس فقط بالنسبة للنتيجة ولكن كذلك بالنسبة للوسيلة المعتمد عليها (الإمكانات - التراتيب - السياسات). ويمثل هذا البعد إثراءً يطور مفهوم التنمية.

ب- أما النقطة الثانية التي يجدر إثارتها فهي تتعلق بإمكانية تطوير المنظور التنموي القائم على الحقوق بالاعتماد على مقاييس ومؤشرات ومعطيات كمية كثيرة الاستعمال في نطاق منظور التنمية البشرية وذات فوائد عديدة في عملية تقييم الأوضاع الميدانية في مجال إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولابد أن نقر هنا أنه في نطاق حقوق الإنسان عامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة، نفتقر غالباً إلى تقاليد في استعمال المعطيات الكمية والمؤشرات لمتابعة وتقييم الأوضاع.

هذا وقبل تناول إشكالية التقييم المعتمدة على القياسات، لابد من توضيح ماهية الالتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي.

ثالثاً: الالتزامات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

كنا قد أشرنا على أن الحق في التنمية قد أكد أن برنامج العمل التابع لمؤتمر فينا قد بين البعد المعيارى للتنمية، حيث شدد من جديد على إلزامية إعمال الحق في التنمية. وبالتالي لابد من تسليط الضوء على مفاهيم الالتزام والمسئولية عندما نتناول إشكالية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا سبيل لنا في محاولة لمتابعة وتقييم الأوضاع ما دمنا لم نوضح بما فيه الكفاية مفهوم ومحتوى الالتزامات وذلك بالاستناد إلى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ما هي إذن طبيعة الالتزامات الواقعة على كاهل الدول الأطراف؟

هناك إجماع عام على تعريف وضبط مسؤولية الدول الأطراف في مجال حقوق الإنسان على ثلاثة مستويات:

- الالتزام باحترام هذه الحقوق.
 - الالتزام بحماية هذه الحقوق.
 - الالتزام بإعمال أو إحقاق أو تفعيل هذه الحقوق (جعلها واقعاً حياً ملموساً).
- فيما يخص العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يهتما هنا، يمكن أن نقتصر على ما يلي:

١- فيما يخص الالتزام باحترام الحقوق يرد النص الصريح على الآتي:

أ- المادة ١٣ الفقرة ٣ والخاصة بالحق في التربية والتعليم: "أن تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء أو الأوصياء، عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة".

ب- المادة ١٥ فقرة ٣ حول الحقوق الثقافية إذ تتعهد الدول الأطراف: "باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي".

ج- المادة ٨ فقرة ٣ بشأن الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي (تنص على أنه لا يجوز للدول الأطراف (أي "يجب أن تمتنع عن") اتخاذ تدابير ... من شأنها أن تخل بالضمانات المتعلقة بالحرية النقابية وحرية النشاط النقابي.

٢- أما فيما يخص الالتزام بحماية الحقوق، فيتفق الخبراء على أنه ولو لم ينص عليها بصفة جلية في العهد، فالإلزام ضمني ويعد في نفس الوقت طرفاً لازماً وطبيعياً لاحترام الحق وكذلك عنصراً أو شرطاً أول ومسبقاً لتفعيل وإعمال الحق.

إذن، إذا اعتبرنا الالتزام بالاحترام وذلك المتعلق بالحماية بالنسبة للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نصل إلى استنتاج أن هناك ترابطاً وتكاملاً بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، حيث إن احترام وحماية الحريات في مجال التربية (حرية الآباء في الاختيار) والثقافة (حرية البحث والإبداع) والنقابية (حرية التنظيم) التي تصنف عادة في الحريات المدنية والسياسية هي ضرورية ولا يمكن إهمالها في أية حالة من الحالات.

٣- أما بخصوص الالتزام بتفعيل أو إحقاق الحقوق وإعطائها مضموناً حياً على أرض الواقع، فهنا يجب أن نكون أكثر تدقيقاً، حيث إن الوضع قد يسهل علينا فيما بعد عملية التقييم.

تنص المادة ٢: "تتعهد كل دولة في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدولي ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في العهد سالكة إلى تقديم جميع السبل المناسبة وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية".

هناك إجماع حول فهم نوعية هذه الالتزامات حيث إن بعضها يخص جزءاً من الحقوق التي لا تتطلب تدرجاً في أعمالها بل تستوجب الأعمال الفوري. فمثلاً إذا طرحنا ضمان مبدأ عدم التمييز أو مبدأ المساواة بين الذكور والإناث، فالالتزامات هنا غير مشروطة بالموارد المتاحة وتتطلب التنفيذ الفوري بدون تأجيل وتدرج... كذلك الشأن بالنسبة لاحترام الحريات التي وقع ذكرها سابقاً.

أما الالتزامات التي تخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فالدولة مطالبة وملزمة بأن تشرع في الأعمال (بدون تأجيل) باتخاذ التدابير لضمان التمتع التدريجي بالحقوق (تقييم الوضع، اتخاذ تدابير من بينها تشريعية، رصد الموارد اللازمة).

إذن الدولة ملزمة باتخاذ الخطوات بدون تأخير وفي أجل سريع معقول لضمان التمتع الذي يتم شيئاً فشيئاً. هناك التزام في مستوى السلوك غير مشروط ولا يقبل التأخير، في حين الالتزام بالنتيجة أو الإحقاق الفعلي للحقوق مرتبط بالإمكانات ويقتضي التدرج. ومن الظاهر أن الالتزام بالنتيجة (الإحقاق الفعلي) معلق بالالتزام بالسلوك (التحرك والعمل بالنجاعة والفاعلية).

إن فكرة التدرج لضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أوحى إلى البعض أبراز مفهوم الالتزامات الأساسية الدنيا. في سنة ١٩٩٠م، أقرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن هذه الالتزامات تتمثل في ضمان على الأقل التمتع بما يعتبر أساسياً في كل من الحقوق وبالتالي اعتبرت اللجنة أن الدولة الطرف التي نجد عندها مثلاً عديد من الناس يفتقرون إلى ما هو أساسي من غذاء وصحة أساسية ومسكن وتعليم، تكون قد أخلت بالالتزامات التي تعهدت بها. وبالتالي فحتى في الحالات الصعبة، ينبغي على كل دولة طرف أن لا تتخلى على هذه الالتزامات الأساسية في حق الفئات الضعيفة والمحرومة. وبالتالي يشكل هذا الطرح مدخلاً منهجياً يسهل عملية التقييم حيث إن التدرج في التمتع بالحقوق يستوجب الوفاء في كل الحالات بالالتزامات الأساسية الدنيا من منظور الفئات الفقيرة.

لابد إذن من تحقيق الالتزامات الأساسية الدنيا من حيث ضمان حد أدنى من التمتع بالحقوق خاصة بالنسبة للفقراء. وهذا لا يتناقض مع الإقرار بمبدأ التدرج في ضمان التمتع الكامل بالحقوق.

رابعاً: تقييم التقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

١- التقارير الرسمية:

بعد ما بينا ماهية الالتزامات الخاصة بتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي الآن أن نطرح السؤال المحوري: كيف نتمكن من رصد وتقييم التقدم الحاصل في إعمال الحقوق حتى يتسنى لنا معرفة مستوى أو نسبة تمتع الفرد الفعلي بهذه الحقوق؟ ما هي الطرق، والمناهج، والقياسات، والمعايير التي يجب الاعتماد عليها حتى نتمكن من رصد ومتابعة الإنجاز الحاصل في إعمال الحقوق بوضوح ودقة، وبالتالي نتمكن من مساءلة الدول الأطراف حول مدى تحقيق وتنفيذ الالتزامات المصادقة عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في هذا النطاق، تشهد الساحة الدولية اتجاهاً جديداً يقضي باستعمال آليات قياسية ومعطيات إحصائية ومؤشرات كمية تمكن من القيام بعملية الرصد والمتابعة والتقييم بما فيها ضبط الإخلالات والانتهاكات.

وسوف نتبع هذا المنحي ونبادر بضبط منهجية مناسبة تعتمد على مؤشرات قياسية تسمح لنا بتقييم الأوضاع العربية من وجهة نظر التقدم الكافي في مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لكن قبل ذلك يجب علينا أن نتناول الإجراءات الإشرافية القائمة في نطاق المنظمة الأممية والتي تتمثل في تقديم تقارير من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦، ١٧ من العهد: حيث تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير حول التدابير التي تكون قد اتخذتها وعن التقدم المحرز على طريق احترام الحقوق المعترف بها في العهد. كما أن على الدول الأطراف أن تشير في تقاريرها إلى العوامل والمصاعب التي تمنعها من الوفاء الكامل بالالتزامات المنصوص عليها في العهد. ومن أجل ضبط وتسهيل عملية تقديم التقارير الدولية صمم دليل من طرف المؤسسات المختصة في الأمم المتحدة يحتوي على جملة من المبادئ المنهجية والتراتبية العملية التي يجب الاعتماد عليها للإجابة عن جملة من التساؤلات الدقيقة حول التدابير الذي اتخذت والتقدم المحرز.

وتتظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة في التقارير المقدمة وتدلي بكل استقلالية بملاحظات ختامية توضح فيها الجوانب التي اعتبرتها إيجابية ثم نتناول العوامل والصعوبات التي تعوق تنفيذ العهد ثم تعبر عن أعمالها الرئيسية قبل أن تعطي توصياتها.

أما فيما يخص التقارير الرسمية، فقد يمكن اعتبار الأعمال الرئيسية مدخلاً هاماً ومفيداً لرصد النواقص والإخلالات والانتهاكات في مجال أعمال الحقوق. لهذا رأينا من المفيد التعريف بأهم ما ورد من ملاحظات نهائية، خاصة تلك التي تتناول الأعمال الرئيسية للجنة عند النظر في التقارير المقدمة من طرف البلدان العربية.

ركزنا في هذه العملية على الإيجاز والحوصلة بدون أية إضافة حتى نعكس وجهة تقييم اللجنة بكل أمانة، وقدّمنا ذلك في شكل جدول يصنف الشواغل حسب الحقوق المتصلة بها. وكما سنلاحظ فإن عدد الدول العربية التي قدمت تقارير للجنة الأممية المعنية عشر وهي: الأردن، والجزائر، والسودان، والعراق، والمغرب، واليمن، وتونس، وسوريا، وليبيا، ومصر.

وهذا يعني في البداية، أن البلدان العربية الأخرى إما أنها صادقت على العهد ولم تقدم حتى الآن تقاريرها وهي كل من الصومال والكويت ولبنان أو أنها لم تصادق على العهد وبالتالي لازالت غير معترفة بهذه الحقوق وهي كل من الإمارات، والبحرين، والسعودية، وجزر القمر، وجيبوتي، وعمان، وقطر، وموريتانيا.

لهذا فإن أول ما ينبغي العمل من أجله هو إقناع وحث الدول العربية المصادقة على العهد بتقديم تقاريرها لأن ذلك يمثل التزاماً، ومطالبة البلدان العربية الأخرى أن تنضم إلى العهد وتعترف لمواطنيها بالطابع الإلزامي لهذه الحقوق.

هذا وقبل أن نشرع في تقديم الجدول حول حوصلة الأعمال الرئيسية للجنة الأممية لابد أن نبرز ظاهرة عالمية جديدة وإيجابية وهي المتمثلة في تقديم تقارير موازية أو بديلة من طرف منظمات غير حكومية بمساندة خبراء مستقلين. هذا شأن بلدان أمريكا الجنوبية (البرازيل، والمكسيك خاصة).

ويمثل هذا الإجراء الجديد عنصراً هاماً يساهم في غرس وتوطيد ثقافة المساءلة (عرائض - احتجاجات - مقاضاة...) والمهم في مثل هذه التجارب أنها تعبر عن النضج الحاصل في المجتمع المدني حيث يعد تحضير مثل هذه التقارير البديلة مناسبة ثمينة للتلاقح بين الناشطين في مجال الحقوق الإنسانية والعاملين في مجال التنمية البشرية.

وتمثل عملية تحضير وتقديم التقارير فرصة ذهبية لتنظيم حوارات متنوعة ومتعددة تدعم المواطنة وتساهم في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. والواقع أن المنطقة العربية في حاجة إلى مثل هذه الأعمال حتى لا تبقى عملية الإشراف والمتابعة والتقييم حكراً على الجانب الرسمي وتصبح العملية فرصة لتكريس المساءلة التي تجر تدريجياً إلى المحاسبة فالمقاضاة.

- ما هي الآن أهم الاستنتاجات التي يمكن إبرازها؟

إن أهم الصعوبات والعوامل التي عاقت وتوق تنفيذ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وردت في ملاحظات اللجنة الأومية المعنية بمراقبة التقارير الحكومية تتمثل فيما يلي:

١- الحروب، والنزاعات الداخلية.

٢- الانعكاسات السلبية لسياسات التكيف أو الإصلاح الهيكلي.

٣- الأوضاع الاقتصادية الدولية خاصة المتعلقة بالتقلبات في أسعار النفط.

- أما فيما يخص ضمان مبدأ عدم التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الجغرافي، فما ورد عموماً في ملاحظات اللجنة الأومية المعنية هو وجود ظاهرة التمييز ضد الأقليات العرقية أو القومية أو الأجانب عموماً في كافة البلدان العربية ولو بتفاوت.

- أما فيما يخص ضمان المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتقر اللجنة عامة وجود ظاهرة التمييز ضد المرأة وبحدة متفاوتة وفي عديد من المجالات.

- فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية كما وردت في الميثاق، فنجد في مجال العمل، أن نسبة البطالة مرتفعة. أما فيما يخص الأجر الأدنى فهو غالباً غير موجود، وإن وجد فاعتبر غالباً غير كاف لضمان قدرة شرائية تمكن من العيش اللائق.

- أما في مجال الحريات النقابية، فهي غالباً إما مغيبة أو مقيدة بدرجات متفاوتة، وفيما يخص الحق في مستوى معيشي كاف، فظاهرة الفقر خاصة في الأرياف وفي بعض البلدان كالسودان، واليمن مثلاً مرتفعة ولو بدرجات متفاوتة.

- بالنسبة للحق في السكن، لوحظ وجود أزمة سكن اجتماعي في كثير من البلدان كمصر، والجزائر، مثلاً كما تجدر الإشارة إلى قضية ندرة المياه الصالحة للشرب في كثير من

البلدان العربية، وبالتالي نسبة التمتع بالماء الصالح للشرب ضعيفة بالأرياف غالباً وبدرجات متفاوتة.

- في مجال الحق في الصحة، لوحظ أن انتشار فيروس نقص المناعة (AIDS أو SIDA) رغم عدم توفر الإحصاءات يبدو خطيراً بالنسبة لبعض البلدان كالسودان مثلاً. كما أن نسبة وفيات الأطفال والأمهات مرتفعة جداً.
- في مجال الحق في التعليم، لوحظ أن نسبة الأمية مرتفعة خاصة لدى النساء وفي الأرياف، كما أن نسبة الانقطاع المدرسي تعتبر عالية، فيما يخص التمتع بالحق في الثقافة، وقعت الإشارة على وجود رقابة إزاء العمل الثقافي بصفة عامة.

في الخلاصة: يمكن اعتبار ما ورد في الملاحظات النهائية (الأعمال الأساسية) للجنة الأممية المعنية بالإشراف على التقارير الحكومية محاولة ولو منقوصة لتقييم درجة إعمال أو إحفاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعض البلدان العربية (١٠ من ٢١). وعلاوة على غياب عدد كبير من البلدان العربية التي لم تصادق على العهد وبالتالي غير ملزمة بتقديم التقارير الدورية، نجد في كثير من الحالات انعدام المعلومات وبالتالي الملاحظات في شأنها، وهذا يمثل عائقاً في عملية التقييم.

٢ - المنهجية:

كما أوردنا سابقاً، سنقترح منهجية لتقييم مدى التقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالطبع سنسعى إلى تطبيقها على الواقع العربي حتى تكون لنا صورة أكثر وضوحاً عن الأوضاع السائدة.

انطلقنا في وضع هذه المنهجية من ضرورة الاعتماد على مؤشرات إحصائية لقياس التقدم الحاصل، حيث إننا نعتبر ذلك وسيلة جديّة تساعد على الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها. تطرح قضية المسؤولية وبالتالي تنفيذ الالتزامات، وجود تقنيات جيدة وموضوعية تعتمد على مؤشرات ومعايير مضبوطة وموثوق بها، قابلة للقياس باستمرار عبر الزمان والمكان. هذا مع العلم بأن المعطيات الكمية في حد ذاتها لا تعكس كل جوانب التحليل التقييمي، وبالتالي لا بد من إضافة مقاربات نوعية تستند إلى النواحي السياسية والاجتماعية الأخرى ذات السياق الأوسع. مع هذا نحن من الدعاة إلى تطوير العمل الهادف إلى النهوض بحقوق الإنسان بالاعتماد على معايير ومؤشرات قياسية واضحة ودقيقة إذ تعطي صبغة أكثر مصداقية وجدية وبالتالي

البلدان العربية، وبالتالي نسبة التمتع بالماء الصالح للشرب ضعيفة بالأرياف غالباً وبدرجات متفاوتة.

- في مجال الحق في الصحة، لوحظ أن انتشار فيروس نقص المناعة (AIDS أو SIDA) رغم عدم توفر الإحصاءات يبدو خطيراً بالنسبة لبعض البلدان كالسودان مثلاً. كما أن نسبة وفيات الأطفال والأمهات مرتفعة جداً.
- في مجال الحق في التعليم، لوحظ أن نسبة الأمية مرتفعة خاصة لدى النساء وفي الأرياف، كما أن نسبة الانقطاع المدرسي تعتبر عالية، فيما يخص التمتع بالحق في الثقافة، وقعت الإشارة على وجود رقابة إزاء العمل الثقافي بصفة عامة.

في الخلاصة: يمكن اعتبار ما ورد في الملاحظات النهائية (الأعمال الأساسية) للجنة الأممية المعنية بالإشراف على التقارير الحكومية محاولة ولو منقوصة لتقييم درجة إعمال أو إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعض البلدان العربية (١٠ من ٢١). وعلاوة على غياب عدد كبير من البلدان العربية التي لم تصادق على العهد وبالتالي غير ملزمة بتقديم التقارير الدورية، نجد في كثير من الحالات انعدام المعلومات وبالتالي الملاحظات في شأنها، وهذا يمثل عائقاً في عملية التقييم.

٢ - المنهجية:

كما أوردنا سابقاً، سنقترح منهجية لتقييم مدى التقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالطبع سنسعى إلى تطبيقها على الواقع العربي حتى تكون لنا صورة أكثر وضوحاً عن الأوضاع السائدة.

انطلقنا في وضع هذه المنهجية من ضرورة الاعتماد على مؤشرات إحصائية لقياس التقدم الحاصل، حيث إننا نعتبر ذلك وسيلة جديّة تساعد على الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها. تطرح قضية المسؤولية وبالتالي تنفيذ الالتزامات، وجود تقنيات جيدة وموضوعية تعتمد على مؤشرات ومعايير مضبوطة وموثوق بها، قابلة للقياس باستمرار عبر الزمان والمكان. هذا مع العلم بأن المعطيات الكمية في حد ذاتها لا تعكس كل جوانب التحليل التقييمي، وبالتالي لا بد من إضافة مقاربات نوعية تستند إلى النواحي السياسية والاجتماعية الأخرى ذات السياق الأوسع. مع هذا نحن من الدعاة إلى تطوير العمل الهادف إلى النهوض بحقوق الإنسان بالاعتماد على معايير ومؤشرات قياسية واضحة ودقيقة إذ تعطي صبغة أكثر مصداقية وجديّة وبالتالي

وكما سنرى، فالأهداف محددة بصفة واضحة ودقيقة بواسطة مؤشرات قياسية قابلة للمتابعة في الزمان والمكان.

يمكن اعتبار أهداف الألفية للتنمية بمثابة التزامات أساسية دنيًا. وبالتالي يمكننا المنهجية المقترحة في تقييم التقدم الحاصل وتنفيذها.

قبل أن نشرع في تقييم الأوضاع العربية على ضوء هذه المنهجية، لابد في البداية أن نحدد في شكل جدول التطابقات بين أهداف الألفية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤشرات المعتمدة عليها للقياس.

فكما يتضح من خلال هذا الجدول هناك تطابق شبه كلي بين الأهداف والحقوق، أما المؤشرات فقد ضبطت بكيفية دقيقة بالاعتماد على الإحصائيات الواردة أساساً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هناك بعض الأهداف القليلة للألفية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار إما لانعدام المعطيات الإحصائية (كإصابات فيروس نقص المناعة في البلدان العربية) أو لصعوبة وجود تطابق جيد مع منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة تلك المتعلقة بضمان الاستدامة البيئية القاضية بدمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية. وكذلك تلك التي تنص على تطوير شراكة عالمية للتنمية في مجال النظام المالي والتجاري أو في معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً بما فيها مشكلة أعباء الدين.

كما أن بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تجد أهدافاً محددة خاصة تلك المتصلة بالحقوق النقابية والحماية الاجتماعية. لذلك وجدنا سبيلاً لأخذها بعين الاعتبار عند تطرقنا للأهداف المتعلقة بالحق في العمل (نسبة البطالة عند الشباب) والحق في الصحة (توفير فرص الحصول على العقاقير الطبية الضرورية بأسعار محتملة) (*).

(*) أنظر الدليل العربي "حول حقوق الإنسان والتنمية"، مرجع سابق، ص ١١٧.

أهداف الألفية للتنمية - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - المؤشرات

المؤشرات	الحقوق والاقتصادية، الاجتماعي، والثقافية	أهداف الألفية
<p>* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.</p> <p>* معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>* نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم.</p> <p>* نسبة السكان الذين يشكون من سوء التغذية.</p> <p>* الأطفال الذين يشكون من سوء التغذية (نسبة من مجموع الأطفال دون سن الخامسة)</p>	<p>الحق في مستوى معيشي كاف وفي تحسين متواصل للظروف المعيشية (المادة ١١)</p> <p>الحق في مستوى معيشي كاف (المادة ١١،١)</p> <p>الحق في مستوى معيشي كاف وفي التحرر من الجوع (المادة ٢،١١)</p>	<p>١ - استئصال الفقر والجوع:</p> <p>- تخفيض نسبة البشر الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم بمقدار النصف بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥م</p> <p>- تخفيض نسبة البشر الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥م</p>
<p>* نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي.</p>	<p>الحق في التربية والتعليم (المادة ١١٣)</p> <p>الحق في مجانية التعليم الابتدائي (المادة ١٤)</p>	<p>٢ - تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:</p> <p>- ضمان إنهاء جميع الصبيان والبنات مقررًا تعليميًا كاملاً في المدارس الابتدائية.</p>
<p>* نسبة الإناث من الذكور المسجلين في التعليم الابتدائي.</p>	<p>ضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بكل الحقوق (المادة ٣)</p>	<p>٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء:</p> <p>- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥م، كما هو مفضل، وفي جميع مستويات التعليم بحلول العام ٢٠١٠م.</p>

المؤشرات	الحقوق والاقتصادية، الاجتماعي، والثقافية	أهداف الألفية
* معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود حي)	الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة (المادة ١٢) العمل على خفض معدل موت المواليد ومعدل وفيات الرضع (المادة ١٢,٢ أ)	٤- تخفيض وفيات الأطفال: - تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلاثين ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ م.
* نسبة الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود جديد). * نسبة الولادات تتحت رعاية صحية جيدة.	الحق في الصحة (المادة ١٢) الحق في حماية خاصة للأمهات قبل الوضع وبعده (المادة ٢,١٠)	٥- تحسين صحة الأمومة: - تخفيض نسبة الوفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ م.
* الإحصائيات غير متوفرة بالنسبة لفيروس نقص المناعة في البلدان العربية. * انتشار فيروس نقص المناعة. * نسبة الوفيات بالملاييا (على ١٠٠,٠٠٠ ساكن). * نسبة الوفيات بالسل (على ١٠٠,٠٠٠ ساكن).	الحق في الوقاية من الأمراض الوبائية (المادة ١٢-٢ ج)	٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز): - وقف انتشار الملاييا ومرض السل والبدء في عكس اتجاهها.
* نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر مياه نقية: * في الأرياف. * في المدن.	الحق في المأوى (مادة ١١)	٧- ضمان الاستدامة البيئية: - تخفيض نسبة البشر المنعدي فرصة مستدامة للحصول على مياه الشرب المأمونة، بمقدار النصف.

المؤشرات	الحقوق والاقتصادية، الاجتماعي، والثقافية	أهداف الألفية
* نسبة السكان المستعملة لتجهيزات صحية محسنة.	تحسين جميع جوانب الصحة البيئية (مادة ١٢ ب)	- تحقيق تحسن هام في حياة مئة مليون إنسان يقيمون في أحياء فقيرة مكتظة بحلول العام ٢٠٢٠م
نسبة البطالة.	الحق في العمل (المادة ٦)	٨- تطوير شراكة عالمية للتنمية: - تطوير مجالات عمل لائق ومنتجة للشباب، بالتعاون مع البلدان النامية. - تأمين فرص الحصول على العقاقير الضرورية في البلدان النامية بأسعار محتملة، بالتعاون مع شركات الصيدلية.
نسبة السكان الذين يحصلون في كل وقت على الأدوية الأساسية بسعر في التناول سنة ١٩٩٩م.	الحق في تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع (المادة ١٢، ٢ د)	- توفير فوائد التقانات الجديدة لا سيما في مجال تقانات المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.
* خطوط الهاتف الرئيسية والمشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠ ساكن.	الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته (المادة ١٤)	

٣- تطبيق المنهجية المقترحة على الواقع العربي:

سنتناول الآن الجزء التقييمي حول التقدم في أعمال الحقوق وذلك بالاعتماد على المنهجية المقترحة سابقاً. عملياً سنقدم أهداف الألفية هدفاً بعد الآخر. وسنورد لكل هدف، الهدف المقابل أو المطابق له من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنستند إلى المؤشرات الإحصائية المنصوص عليها في الجدول السابق للألفية.

١ - الهدف الأول التنمية الألفية: استئصال الفقر والجوع وذلك على النحو التالي:

الحق في المستوى معيشي كاف وفي تحسين متواصل للظروف المعيشية (المادة ١،١١). ويحتل معدل الدخل في العالم العربي (٢٣٤١ دولاراً سنة ٢٠٠١) موقعاً وسيطاً بين معدل البلدان النامية ككل والمعدل العالمي حيث إنه يقارب ضعف الأول ويمثل أقل من نصف الثاني. ولكن هذا يخفي التفاوت الكبير بين البلدان العربية حيث إن متوسط الدخل يتراوح بين ٣٦٦ دولاراً أمريكي بموريتانيا و١٦٠٤٨ دولاراً بالكويت أي بضارب ٤٤ تقريباً بحيث لو اعتمدنا على سلم معياري متفق عليه بإيلاء درجات قياس تتراوح بين ١٠٠٠٠ وتكون من أصناف (٠ - ٢٠، ٢٠ - ٤٠، ٤٠ - ٦٠، ٦٠ - ٨٠، ٨٠ - ١٠٠) وذلك حسب متوسط الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار وبمقارنة القدرة الشرائية). لو اعتمدنا على هذا السلم، نجد أن في ٧ بلدان عربية نسبة الإنجاز وبالتالي نسبة التمتع بالحق في المستوى معيشي كاف ضعيفة جداً (حيث إن متوسط مستوى الدخل متدن جداً) وهي السودان وموريتانيا وجزر القمر واليمن وسوريا والصومال.

ثم هناك ٥ بلدان تشهد نسبة إنجاز ضعيفة غير كافية (بين ٢٠ و ٤٠) وهي كل من الأردن والمغرب ومصر والعراق. أما في ليبيا وتونس والجزائر، فنسبة التمتع بالحق في مستوى معيشي فهي كافية (بين ٤٠ و ٦٠) في حين أن في كل من الكويت والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر وبالنظر إلى متوسط الدخل يمكن في أول الأمر استنتاج نسبة أعمال هذا الحق في كافية ومرضية.

نصل إلى استنتاجات مغايرة إلى حد ما، حيث نرى باستثناء البحرين وإلى حد ما عمان، تراجعاً في نسق معدل النمو (معدل سلبي) في كل من الإمارات ٣,٧% والسعودية ١,١% والكويت ١%.

بحيث ما يمكن تثبيته أن أعمال الحق في مستوى معيشي كاف وفي تحسين متواصل في الظروف المعيشية لم يحصل إلا في البحرين وإلى حد ما في عمان.

نجد أن لبنان وإلى حد ما تونس بالمقارنة أرفع النسب في التمتع بمستوى معيشي كاف في حين نجد أن في كل من جزر القمر وجيبوتي وفلسطين والجزائر، نسبة تمتع متراجعة أو عكسية.

أما في موريتانيا واليمن والسودان فنشاهد رغم مستوى دخل ضعيف جداً (غير كافية) تحسناً في هذا المجال. كذلك الشأن إلى حد ما بالنسبة للمغرب وسوريا ومصر والأردن حيث إن معدل الدخل لازال ضعيفاً وغير كاف ولكنه في تحسن نسبي ولو بتفاوت.

وفي خلاصة الأمر، يمكن القول إن نسبة التمتع المقبولة لمستوى معيشي كاف وفي تحسن في نفس الوقت لم تحصل بصفة مؤكدة إلا في ٤ بلدان عربية وهي البحرين وعمان ولبنان وتونس (٦% من السكان). وفي مستوى المجموعة العربية ككل فإن الإنجاز عموماً غير كاف لأن التقدم ضعيف بالمقارنة بالمعدلات في مستوى البلدان النامية والعالم ككل.

٢ - الهدف الثاني للتنمية للألفية:

تخفيض نسبة البشر الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم بمقدار النصف بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ م.

الحق في مستوى معيشي كاف (المادة ١١،١) لو اعتبرنا البلدان العربية التي توفرت فيها المعطيات الإحصائية فإن نسبة الفقر المطلق أو المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المقدرة بدولار في اليوم) ضعيفة ٢,١% بالمقارنة بما نجده في مستوى العالم ككل ٢٠,٢% هذا ويجب التأكيد أن هذه النسب وإن كانت متدنية في كل من الأردن والجزائر والمغرب وحتى في مصر وفقاً للمراجع الإحصائية الدولية، فهي مرتفعة في اليمن (١٥,٧%) وفي موريتانيا ٢٨,٦%. وإذا رفعنا عتبة الفقر إلى دولارين في اليوم فسنجد أن نسبة الفقراء يصل في هذه المجموعة إلى ٣٠,١%.

في غياب معطيات حول السودان وفلسطين والعراق، علينا أن نتوخى الحذر والتحفظ إزاء المقولات الفاقدة للشمولية والتي تقر بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تتمتع بأقل مستوى للفقر شيوعاً وعمقاً من مجموعات الدول النامية. ويمكن القول إن ظاهرة الفقر لازالت شائعة في أغلب الأرياف العربية وفي بلدان كاليمن وموريتانيا والسودان والعراق وفلسطين والصومال.

ونظراً لفقدان المعلومات حول تطور نسبة الفقر على مدى السنوات الأخيرة، لا يمكن القول إن هذه البلدان حققت تقدماً في هذا المجال. لكن بالاعتماد على المعطيات الواردة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ما توصلت إليه كل من الأردن وتونس والجزائر والمغرب وإلى حد ما مصر، يوحي بإحراز تقدم كاف في استئصال الفقر.

٣- الهدف الثالث التنمية للألفية: تخفيض نسبة البشر الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف.

الحق في مستوى معيشي كاف وفي التحرر من الجوع (المادة ٢٠١١) في هذا المجال، يمكن أن نقر أن نسبة التمتع بالحق في التغذية (التحرر من الجوع) مرضية نسبياً لتسعة بلدان عربية حيث إن نسبة من يشكون من سوء التغذية يتراوح بين ١% (تونس - سوريا) إلى ٧% (المغرب)، في حين أن المعدل بالنسبة للبلدان النامية يصل إلى ١٨% في السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠م هنا نجد أن الكويت قد حققت تقدماً كبيراً حيث إن النسبة انخفضت من ٢٢% إلى ٤%، في حين أن الأوضاع في كل من الأردن والجزائر والمغرب قد عرفت تراجعاً طفيفاً نسبياً.

أما العراق والصومال، فقد سجلتا تراجعاً كبيراً في حين أن اليمن والسودان، ورغم التقدم الحاصل، لازالت نسبة السكان الذين لا يتمتعون بالحق في التغذية مرتفعة نسبياً.

ونظراً لفقدان المعلومات الإحصائية في عديد البلدان العربية، اعتمدنا على مؤشر ثان وهو المتمثل في نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يشكون من سوء التغذية مما يمكن من الوصول إلى تقييم أفضل حول نسبة إنجاز أو إعمال الحق في التغذية.

إن ظاهرة سوء التغذية عند الأطفال منتشرة جداً في كل من موريتانيا وعمان وجزر القمر والصومال واليمن حيث تصل النسبة إلى ٤٦% عند هذا الأخير. أما في سوريا والإمارات والسعودية والعراق والسودان وجيبوتي فتتراوح النسب بين ١٣% (سوريا) إلى ١٨% في جيبوتي. أما في باقي البلدان العربية فتصل النسبة دون ١٠% وهي مرضية بالمقارنة (لبنان وتونس ومصر وحتى فلسطين قبل الانتفاضة).

وبالتالي لو ربطنا المؤشرين حول سوء التغذية لاستنتجنا أن الانتهاكات في هذا النطاق، بمفهوم الإخلال في التقدم بالإنجاز من أجل إعمال الحق في التغذية، قائمة بكل تأكيد في الصومال وموريتانيا وجزر القمر واليمن والسودان وجيبوتي (البلدان الأقل نمواً) والعراق. ولكن نسب التمتع غير كافية في عمان، والسعودية، والإمارات وحتى البحرين إلى حد ما. ورغم تمتع هذه البلدان النفطية بمتوسط دخل مرتفع نسبياً، فإن مؤشر سوء تغذية الأطفال بالمقارنة مرتفع وهذا يعني أن هناك إخلالاً بإعمال الحق في التغذية للجميع رغم وجود الإمكانيات.

٤- الهدف الرابع التنمية للألفية: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي.

ضمان إنهاء جميع الصبيان والبنات مقررأ تعليمياً كاملاً في المدارس الابتدائية.

الحق في التربية والتعليم (المادة ١٣ أ): جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع (المادة ١٤).

إن ما أنجز عموماً على مستوى العالم العربي ككل أقل مما تحقق في نطاق البلدان النامية أو العالم. زد على ذلك أن كثيراً من البلدان العربية شهدت تراجعاً في هذا الميدان وهي كل من الإمارات والبحرين والعراق واليمن وبدرجة أقل السعودية. وبالتالي فإن المسافة الفاصلة لتحقيق الهدف (أي شمولية التعليم الابتدائي) لازالت طويلة بالنسبة لكثير من البلدان العربية. فكما يبدو في الشكل ٢، فبالمقارنة بالمستوى العالمي، نجد أنه بالاعتماد على ما أنجز بين سنتي ١٩٩٠-١٩٩١م و ٢٠٠٠-٢٠٠١م فقد يصعب جداً أو يستحيل إلى حد ما تحقيق هذا الهدف لكل من جيبوتي والسودان والسعودية واليمن والكويت وعمان وحتى لبنان والمغرب.

أما بالنسبة للإمارات والعراق والبحرين وسوريا، ولو أن نسبة الالتحاق سنة ٢٠٠١م تعد كافية غير أن التراجع الحاصل كما بيناه بين ١٩٩٠-١٩٩١م و ٢٠٠٠-٢٠٠١م يجعلنا نستنتج أن هناك احتمالاً كبيراً في حالة ما استمرت الأوضاع على حالها من عدم التوافق إلى إنجاز الالتزام الوارد في الألفية.

وبالتالي فالبلدان العربية التي حققت نسبة من الإنجاز كافية (في التمتع بالحق في شمولية التعليم الابتدائي) هي: تونس والجزائر وفلسطين وقطر والأردن ومصر.

٥- الهدف الخامس التنمية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥م، كما هوة مفضل، وفي جميع مستويات التعليم بحلول العام ٢٠١٠م.

حق المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بكل الحقوق (المادة ٣)

تتراوح نسبة الإناث إلى الذكور المسجلين في التعليم الابتدائي سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١م بين ٧٥% في جيبوتي و ٩٦% عموماً في كل من ليبيا وفلسطين والكويت والبحرين.

هذا وسجلت أغلبية البلدان العربية تقدماً بدرجات متفاوتة ما عدا الإمارات والعراق حيث حصل تراجع طفيف.

بالاعتماد على ما أنجز خلال العشرية المنصرمة وبالنسبة للهدف المنصوص عليه في الألفية (مساواة تامة سنة ٢٠٠٥م)، فيمكن أن نستنتج أن هناك تراجعاً في كل من العراق والإمارات. أما في كل من الأردن والبحرين وجيبوتي وسوريا وبلا شك اليمن (رغم عدم توفر

المعلومات) فنسبة التقدم في أعمال الحق في المساواة غير كافية تماماً. كما أنها غير كافية (بنسبة أقل حدة) في كل من البلدان الباقية حيث لن تتمكن الأغلبية من تحقيق الهدف إلا في فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة.

٦- الهدف السادس التنمية للألفية: تخفيض وفيات الأطفال.

تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.

الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة (المادة ١٢) والعمل على خفض معدل موت المواليد ومعدل وفيات الرضع (المادة ١٢)

عموماً تراجع معدل وفيات الأطفال (من دون سن الخامسة) في مجموع البلدان العربية ككل من ١٠٤ إلى ٩٠ بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود بين ١٩٩٠ و ٢٠٠١م وهي معدلات مرضية بالمقارنة مع تلك الحاصلة في البلدان النامية ككل أو على الصعيد العالمي. وشمل هذا التطور الإيجابي كل البلدان ما عدا الصومال.

ورغم هذا التقدم المنجز فإن هدف الألفية بتخفيض معدل الوفيات بمقدار الثلثين بحلول ٢٠١٥م قد يكون مستحيلاً بالنسبة لكل من الصومال وجيبوتي والعراق والسودان واليمن (انظر الشكل التالي) وهذا دليل أن نسبة التقدم في أعمال الحق في رعاية خاصة للأطفال غير كاف في هذه البلدان في حين أن ما أنجز في هذا المجال يعد عموماً كافياً بالنسبة للبلدان العربية الأخرى ولو بتفاوت.

٧- الهدف السابع التنمية للألفية: تحسين صحة الأمومة.

تخفيض نسبة الوفيات الأمومية بمقدار ثلاثة أرباع.

الحق في حماية خاصة للأمهات قبل الوضع وبعده (المادة ١٠-٢)، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة الوفيات مع نسبة الولادات تحت رعاية صحية جيدة، في المجموعة العربية ككل نجد أن مستوى الإنجاز أقل من المعدلات الحاصلة في البلدان النامية وعلى الصعيد العالمي. وكما نراه في الشكل الموالي (الخط العمودي نسبة الوفيات النفاسية والخط الأفقي نسبة الولادات تحت رعاية صحية جيدة)، فإن مجموعة أولى من البلدان العربية. تتمتع بمستويات مرضية (الركن الأيمن الأسفل) البحرين والإمارات والسعودية والكويت وقطر. وكذلك عمان وليبيا وتونس ولبنان والجزائر. ولا شك أنه يتعين على هذه البلدان أن تعزز التقدم الحاصل لبلوغ الهدف. أما بالنسبة للصومال والسودان وبدرجة أقل المغرب وإلى حد ما مصر وسوريا،

فالحاصل إما غير كاف إطلاقاً أو كاف مما يتطلب إنجاز خطوات جادة خاصة لتوفير رعاية صحية جيدة عند الولادات.

٨- الهدف الثامن التنمية للألفية: مكافحة الملاريا وأمراض أخرى - مكافحة الملاريا والسل.

الحق في الوقاية من الأمراض الوبائية (المادة ١٢ ج) فيما عدا الصومال والسودان وجزر القمر وبدرجة أقل المغرب والعراق والجزائر، فيمكن اعتبار التقدم في الإنجاز في مجالات أعمال الحق في مكافحة الأمراض الوبائية كاف ويؤهل أغلبية البلدان من تحقيق أهداف الألفية.

٩- الهدف التاسع التنمية للألفية: تخفيض نسبة البشر الذين تتعدم فرصة مستدامة لحصولهم على مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف.

الحق في المأوى (مادة ١١) وفي تحسين جميع جوانب الصحة البيئية (مادة ١٢ ب).

في مجال أعمال الحق في مسكن لائق من وجهة نظر توفير مصادر الماء الصالحة للشرب ومراعاة الفوارق بين الأرياف والمدن، اعتمدنا على الشكل التالي (الخط العمودي: نسبة مجموعة السكان المتحصلة على مصادر مياه نقية، الخط الأفقي: الفارق بين سكان الريف والحضر في التحصل على مصادر مياه نقية).

يبين الشكل أن نسبة التمتع بالماء الصالح للشرب في لبنان ومصر، مرتفعة مع فوارق ضعيفة في الأوضاع بين الأرياف والمدن. في حين أن نسبة التمتع بهذا الحق في كل من ليبيا واليمن وعمان وإلى حد ما في السودان، ضعيفة نسبياً في المدن والأرياف معاً (بدون فوارق ذات شأن).

على عكس ذلك نجد في المغرب وتونس وسوريا والسعودية، فوارق كبيرة بين الأرياف والمدن في التمتع بها الحق، مع نسب التمتع بمصادر للمياه تصل إلى ٩٠% بالنسبة للسعودية و ٨٠% بالنسبة للبلدان الثلاثة الأخرى.

أما في كل من الأردن والجزائر وفلسطين، فنسبة التمتع بمصادر مياه نقية نسبياً كافية مع فوارق بين الأرياف والمدن أقل حدة من المجموعة السابقة ذكرها.

١٠- الهدف العاشر الألفية للتنمية: تحقيق تحسن هام في حياة مئة مليون إنسان يقيمون في أحياء فقيرة مكتظة بحلول العام ٢٠٢٠م.

الحق في المأوى (مادة ١١) وفي تحسين جميع جوانب الصحة البيئية (مادة ١٢ ب) نلاحظ بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المتوفرة، أن نسبة البلدان العربية ككل في التمتع

بتجهيزات صحية مرتفعة بالمقارنة بالمعدلات في البلدان النامية وعلى المستوى العالمي ككل، وفيما عدى السودان حيث أن النسبة البالغة ٨٧% مستقرة والمغرب ٨٦% مع انخفاض طفيف بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠م، فغالباً تتراوح نسبة التمتع بهذا الحق بين ٩٠% و ١٠٠% في البلدان العربية الأخرى التي توفرت فيها المعطيات.

١١- الهدف الحادي عشر التنمية للألفية: تطوير مجالات عمل لائقة ومنتجة للشباب.

الحق: في العمل (المادة ٦)

رغم أن هدف التنمية للألفية المتعلق بالحق في العمل قد ركز على الشباب، لا بد أن نسلط الضوء على ظاهرة البطالة (الحرمان من الحق في العمل) بوصفها ظاهرة تشمل كل الناشطين وكل الفئات العمرية ذكوراً وإناثاً.

أظهر آخر تقرير لمنظمة العمل الدولية الصادر في يناير ٢٠٠٤م "الاتجاهات العالمية للشغل" أن نسبة البطالة في ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتفعة جداً وفي صعود مطرد بين ٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣م وهي أعلى نسبة بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى وتمثل تقريباً ضعف المعدل العالمي كما هو وارد في الجدول التالي:

٢٠٠١م			
المجموع	إناث	ذكور	
٦,١	٦,٣	٦,٠	العالم
١٢,٠	١٦,٣	١٠,٥	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٠٢م			
المجموع	إناث	ذكور	
٦,٣	٦,٥	٦,٢	العالم
١١,٩	١٦,٢	١٠,٤	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٠٣م			
المجموع	إناث	ذكور	
٦,٢	٦,٤	٦,١	العالم
١٢,٢	١٦,٥	١٠,٦	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠٠٤م)

وعموماً، فإن نسبة البطالة عند النساء أعلى بعدة درجات مقارنة بتلك التي تتعلق بالرجال، ومن جهة أخرى وبلاستناد إلى نفس المرجع، نجد أن نسبة البطالة لدى الشباب تمثل ضعف تلك التي تخص مجموع الناشطين وهي تقدر بـ ٢٥,٦% سنة ٢٠٠٣م في حين أن المعدل الإجمالي

للبطالة يساوي ١٢,٢% في نفس السنة. وكما أشرنا سابقاً، فبنسبة البطالة للفتيات الناشطات أعلى دائماً بعدة درجات مقارنة بتلك المتعلقة بالشبان (٣١,٧% للفتيات مقابل ٢٢,٧% للشبان في ٢٠٠٣م).

١٩٩٧م			
المجموع	إناث	ذكور	
١٢,٩	١٢,٦	١٣,١	العالم
٢٦,٠	٣١,٩	٢٣,٤	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٠١م			
المجموع	إناث	ذكور	
١٣,٩	١٣,٧	١٤,٠	العالم
٢٥,٤	٣١,٦	٢٢,٦	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٠٢م			
المجموع	إناث	ذكور	
١٤,٣	١٤,١	١٤,٥	العالم
٢٥,٥	٣١,٦	٢٢,٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٠٣م			
المجموع	إناث	ذكور	
١٤,٤	١٤,٢	١٤,٥	العالم
٢٥,٦	٣١,٧	٢٢,٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠٠٤م)

يبين الجدول أن فيما بين عامي ١٩٩٧م و ٢٠٠٣م، لم يحدث سوى تحسن طفيف حيث إن معدل البطالة مر من ١٩٩٧م ٢٦% إلى ٢٥,٦% فقط مما يعني الصعوبة أو الإخفاق في الإنجاز المتصل بحق الشباب في العمل. وعموماً وعلى مستوى إجمالي يشمل كل الفئات العمرية وباستثناء بعض دول قليلة وذات وزن ديموغرافي ضعيف، نجد أن نسبة البطالة مرتفعة في كل البلدان العربية وتصل إلى أرقام قياسية في الجزائر مثلاً ٢٦,٧% وبالاعتماد على الجدول التالي وهو جدول قياسي مصنف إلى خمس درجات. حسب نسبة البطالة المسجلة سنتمكن من التدقيق في عملية التقييم.

قياس الإنجاز

سلم الإنجاز	درجات القياس	نسبة البطالة
كافية بدرجة عالية	١٠٠	٠
كافية	٨٠	٥
كافية	٦٠	١٠
غير كافية	٤٠	١٥
غير كافية تماماً	٢٠	٢٥

ويوضح الجدول أن هناك ٤ بلدان عربية فقط قد حققت إنجازاً كافياً (وهي الإمارات والبحرين وبدرجة أقل قطر والكويت). في حين أن النسبة غير كافية أو تكاد في أغلبية البلدان العربية وخاصة في الجزائر والمغرب وبدرجة أقل حدة نسبياً في السودان، وعمان وتونس. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الوزن السكاني لكل بلد عربي، نصل إلى الاستنتاج الخطير أن ٣,٢% فقط من السكان يتمتعون بنسبة مرضية بحقهم في العمل في حين أن الأغلبية الساحقة تعاني من نسب في البطالة تعادل تقريباً أو تفوق غالباً ١٠% لتصل إلى ٢٦,٧% مثلاً في الجزائر.

الحق في العمل (المادة ٧)

البلدان	نسبة البطالة	مؤشر القياس	نسبة الإنجاز
الإمارات	٢,٦	٩٠	كافية
البحرين	٣,١	٨٨	
قطر	٥,١	٨٠	
الكويت	٧,١	٧٢	
مصر	٩,٢	٦٣	+ كافية
سوريا	٩,٥	٦٢	
ليبيا	١١,٢	٥٥	غير كافية
اليمن	١١,٥	٥٤	
لبنان	١٤	٤٤	
فلسطين	١٤,١	٤٤	
الأردن	١٤,٩	٤٠	

البلدان	نسبة البطالة	مؤشر القياس	نسبة الإنجاز
السعودية	١٥	٤٠	
تونس	١٥,٦	٣٩	
عمان	١٧,٢	٣٦	
السودان	١٧	٣٦	
المغرب	٢٢	٢٦	
الجزائر	٢٦,٧	١٧	غير كافية جداً

وبالتالي فبالنظر إلى هذه المعطيات الإجمالية وما أوردناه عن حدة البطالة خاصة لدى الشباب وعدم معاينة أي تقدّم ملموس في هذا المجال يمكن أن نعتبر أنّ إعمال الحق في العمل هو من أوليات المطالبة والمحاسبة خاصة وأنّ الأفاق الاقتصادية حسب التكهّنات التي رصدتها منظّمة العمل الدوليّة تتذرّ باستمرار حدة التوتّرات على سوق الشغل خاصة وأنّ نسق الناشطين والمقبلين على الشغل مرتفع وباطراد...

هذا ويجب أن نثير عنصرين إضافيين حتى يكتمل التقييم بالنسبة لإعمال الحق في العمل.

١- العنصر الأول يتّصل بأهميّة ما يسمّى بالقطاع غير المنظّم حيث تفيد آخر الإحصائيات المتوفّرة لبعض البلدان العربيّة أنّ هذا القطاع يساهم بنسبة عالية في العمالة حيث كانت بمصر ٣٨,٤% (١٩٨م)، وبسوريا ٤١,٤% (١٩٤م)، وتونس ٤٩,٩% (١٩٩٤م) - ١٩٩٦م) وبالمغرب ٤٦,٣% (١٩٩٨م). وتمثّل النساء ١٤% - ١٣,٣% - ١٨,٥% و١٦% في هذا القطاع في كلّ من مصر وسوريا وتونس والمغرب.

٢- أما العنصر الثاني فهو يتعلّق باستخدام الأطفال حيث تفيد الإحصائيات الصادرة عن منظّمة العمل الدوليّة أنّ عدد الأطفال من ٥ إلى ١٤ سنة كنسبة إلى الفئة العمرية المطابقة يساوي ١٠,٢% وهي نسبة مرتفعة دالّة على ظاهرة النقص في التقيّد المدرسي وكذلك التسرب المدرسي (المغادرة المبكرة).

وكما سلف ذكره فإنّ هدف التنمية الألفيّة المتعلّق بالحق في العمل لم يتناول قضية هامّة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المتعلّقة بالعمل) وهي الحق في النشاط النقابي وكذلك الحق في الإضراب والمفاوضة الجماعيّة. وهذا يتطلّب من وجهة نظرنا تقييماً جدياً لما له من صلة وثيقة بإعمال الحقوق المدنيّة والسياسيّة.

١٢ - الهدف الثاني عشر الحقوق العماليّة:

سنعتمد في تقييمنا للأوضاع العربيّة في مجال إعمال الحقوق الواردة على المادّة ٨ من الميثاق:

- المادّة أ. ٨: الحق في تكوين نقابات.
- المادّة ج. ٨: حقّ النقابات في ممارسة نشاطها بحريّة.
- المادّة د. ٨: حقّ الإضراب وعلى النصوص والتقارير الصادرة عن منظّمة العمل الدوليّة حيث إنّ المنظّمة أقرّت بثمانية معايير عمل أساسيّة وهي تتمثّل في الاتفاقيات الدوليّة التالية:
 - الاتفاقية رقم ٢٩: العمل الجبري والإلزامي (١٩٣٠م).
 - الاتفاقية رقم ٨٧: الحرّية النقابيّة وحماية حقّ التنظيم (١٩٤٨م).
 - الاتفاقية رقم ٩٨: حقّ التنظيم والمفاوضة الجماعيّة (١٩٤٩م).
 - الاتفاقية رقم ١٠٠: مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل في قيمته متساوية (١٩٥١م).
 - الاتفاقية رقم ١٠٥: إلغاء العمل الجبري (١٩٥٧م).
 - الاتفاقية رقم ١١١: التمييز في الاستخدام والمهنة (١٩٥٨م).
 - الاتفاقية رقم ١٣٨: الحدّ الأدنى لسن الاستخدام (١٩٧٣م).
 - الاتفاقية رقم ١٨٢: الاتفاقية حول حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفوريّة للقضاء عليها (١٩٩٩م).

كيف تعاملت البلدان العربيّة مع هذه الاتفاقيات؟ (انظر الجدول اللاحق).

أول ما يجب إبرازه هو أن البلدان العربية قد صادقت على هذه الاتفاقيات بدرجات متفاوتة. فكما هو ظاهر في الجدول نرى أن في مجال حرية تكوين النقابات وحماية حقها في التنظيم (الاتفاقية رقم ٨٧)، ٩ بلدان فقط صادقت على هذه الاتفاقية (من بين ١٩ بلداً). كما أننا نلاحظ في مجال الاعتراف بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعيّة (الاتفاقية رقم ٩٨) لم تصادق عليها (كما هو الشأن بالنسبة للاتفاقية رقم ١٣٨ الخاصة بالحق في السن الأدنى للاستخدام)، ٦ بلدان (الخليجية غالباً). أما عدد البلدان العربية التي صادقت على كل الاتفاقيات فهي ثمانية: الجزائر والمغرب واليمن وتونس وجيبوتي وسوريا وليبيا وموريتانيا. في حين نجد في الاتجاه المعاكس أنه باستثناء الإمارات والكويت (صادقتا على ٦ اتفاقيات)، فإن كافة البلدان الخليجية عموماً لم تصادق إلا على عدد قليل من الاتفاقيات: ٢ في كل من عمان وقطر مثلاً. وغالباً نرى كما سبقت الإشارة أن القصور يخص حرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعيّة وكذلك الحد

الأدنى لسن الاستخدام (يجب ربط هذا المعطي مع الخصوصية المشتركة للبلدان الخليجية والمتعلقة بالنسبة العالية للعمال الأجانب).

(أنظر في الصفحة التالية جدول يوضح موقف البلدان العربية من معايير العمل الأساسية الثماني) علاوة على هذا المؤشر الأول في نسب المصادقة على معايير العمل الأساسية الثمانية، سنركز الآن ولو بإيجاز على أهم محتويات التقارير السنوية الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والتي تتناول تقييم الأوضاع العمالية من وجهة نظر إعمال الحقوق والحريات النقابية بما فيها الحق في الإضراب وفي المفاوضة الجماعية... وبالتالي اختصارنا ما ورد في آخر تقرير حول كل البلدان العربية (باستثناء الصومال، جزر القمر وفلسطين) وأبرزنا أهم سمات الأوضاع العربية بالنسبة لإحقاق:

- الحريات النقابية.
- الحق في الإضراب.
- المفاوضات الجماعية.

مع بيان أهم الخصوصيات القطرية في مجال هذه الحقوق العمالية.

- ما هي أهم الاستنتاجات؟

- في مجال إعمال الحريات النقابية:

- منعدم في كل من الإمارات والسعودية والسودان والعراق وسوريا وعمان وقطر وليبيا. يعني في ٨ بلدان حيث إن النقابات محجرة، أو إن وجدت فهي صناعية الحزب الحاكم وخاضعة للسلطة.

- مقيد جداً في كل من جيبوتي ومصر وموريتانيا.

- مقيد بدرجات متفاوتة في البلدان الباقية حيث إن التعددية النقابية في غالبية الحالات (باستثناء المغرب) غير قائمة وهامش استقلالية النقابة الواحدة متغير في المكان والزمان، وبالتالي يمكن القول إن نسبة إحقاق الحريات النقابية متدنية ولو بتفاوت.

أما في مجال إعمال الحق في الإضراب والمفاوضات الجماعية فنصل إلى نفس الاستنتاج تقريباً حيث نجد الحقوق إما منفية تماماً أو مقيدة بوضوح عراقيل عديدة. هذا ويجب الإشارة على أن هناك تقاليد في المغرب العربي عموماً في مجال المفاوضات الجماعية.

أخيراً لابد من التأكيد أن التمييز ضد العمال الأجانب ظاهرة واسعة النطاق في أغلبية البلدان الخليجية مع وجود حالات استغلال شديدة خاصة بالنسبة للنساء وعاملات الخدمة المنزلية.

معايير العمل الأساسية الثمانية (منظمة العمل الدولية)

عدد الاتفاقيات المصادق عليها	القضاء على عمل الأطفال		القضاء على التمييز فيما يتعلق بالعمالة والمهنة		القضاء على العمل الجبري أو الإلزامي		حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية		الاتفاقيات البلدان
	١٨٢	١٣٨	١١١	١٠٠	١٠٥	٢٩	٩٨	٨٧	
٧	×	×	×	×	×	×	×		الأردن
٦	×	×	×	×	×	×			الإمارات
٤	×		×		×	×			البحرين
٨	×	×	×	×	×	×	×	×	الجزائر
٥	×		×	×	×	×			السعودية
٧	×	×	×	×	×	×	×		السودان
٧	×	×	×	×	×	×	×		العراق
٦	×	×	×		×	×		×	الكويت
٧	×	×	×	×	×	×	×		المغرب
٨	×	×	×	×	×	×	×	×	اليمن
٨	×	×	×	×	×	×	×	×	تونس
٤				×	×	×	×	×	جيبوتي
٦		×	×	×	×	×	×	×	سوريا
٢	×			×		×	×		عمان
٢	×		×			×	×		قطر
٦	×		×	×	×	×	×		لبنان
٨	×	×	×	×	×	×	×	×	ليبيا
٨	×	×	×	×	×	×	×	×	مصر
٨	×	×	×	×	×	×	×	×	موريتانيا
	١٧	١٣	١٧	١٥	١٧	١٩	١٣	٩	عدد البلدان المصادقة

١٣- الهدف الثالث عشر التنمية للألفية: تأمين فرص الحصول على العقاقير الضرورية في البلدان النامية بأسعار محتملة، بالتعاون مع الشركات الصيدلانية.

الحق في تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع (المادة ١٢د).

يمكن في هذا المجال تصنيف البلدان العربية إلى:

- البلدان التي تتمتع بنسبة عالية وفي كل وقت بالحصول على الأدوية الأساسية بسعر مناسب: الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والكويت ولبنان وليبيا.
- البلدان العربية التي كانت نسبة التمتع بهذا الحق فيها سنة ١٩٩٠م كافية: العراق؟ - جيبوتي وسوريا وعمان وفلسطين ومصر.
- البلدان التي كانت نسبة التمتع فيها \pm كافية: المغرب واليمن وتونس.
- البلدان التي تعد نسبة التمتع فيها غير كافية تماماً: السودان والصومال.

هذا ونظراً لندرة المعلومات وربما قلة دقتها، رأينا من الضروري للتأكد من نسبة إحقاق الحق في الصحة المرتبط أساساً بالحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية.

وكما سبقت الإشارة فرغم عدم وجود هدف في الألفية للتنمية يشمل صراحة الحق في الحماية الاجتماعية، فإنه من المفيد تخصيص جزء من التقييم لإعمال هذا الحق في الحماية الاجتماعية.

١٤- الهدف الرابع عشر التنمية للألفية: الحق في الحماية الاجتماعية.

بالاعتماد على آخر المعطيات المتوفرة دولياً من طرق إدارة الضمان الاجتماعي والتي مقرها في واشنطن (Social Security Administration)، يمكن ضبط بعض ملامح الحماية الاجتماعية الموجودة في ١٣ دولة عربية وهي الأردن والبحرين والجزائر والسودان والعراق والكويت والمغرب واليمن وتونس وسوريا وعمان ولبنان وليبيا ومصر.

تصنف إدارة الضمان الاجتماعي المذكورة أعلاه فروع الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية إلى خمسة أصناف:

١- الشيخوخة والعجز والوفاة (استحقاقات الباقيين على قيد الحياة).

٢- المرض والأمومة (التعويضات النقدية في حالة المرض واستحقاقات الأمومة).

٣- حوادث الشغل والأمراض المهنية (التعويضات عند الإصابات وأمراض الشغل).

٤- منحة البطالة.

٥- المنح أو المخصصات العائلية.

لخصنا في الجدول رقم ١٣ أهم خصوصيات حماية الأنظمة الاجتماعية في البلدان العربية التي توفرت فيها المعطيات لدى إدارة الضمان الاجتماعي المنصوص عليها سابقاً.

- من أهم ما يمكن استنتاجه ولو بصفة نسبية نظراً لغياب كل المعلومات الخاصة بمجال الحماية الاجتماعية، نرى في عديد من البلدان (١٣/٦) أن الحماية الاجتماعية تقتصر على الشيخوخة والعجز والوفاء من جهة، وضد أخطار إصابات الشغل من جهة أخرى، وهذا هو شأن الأردن، والبحرين، والسودان، والكويت، وسوريا، وعمان. ولا تغطي الحماية الاجتماعية الأصناف الستة كلها إلا في كل من الجزائر وتونس.

- غالباً لا توجد برامج للتأمين ضد خطر البطالة تغطي ولا مخصصات أو منح عائلية. حسب المعلومات المتوفرة. وتخص الحماية الاجتماعية بالأساس العاملين بالقطاع الحكومي والمشتغلين في القطاع الخاص المهيكل. في كثير من الحالات وفي غالبية البلدان العربية، هناك استثناءات كثيرة حيث إن العاملين في القطاع غير المهيكل، في القطاع العائلي، في القطاع الزراعي، الصيد البحري وكذلك العمال غير القارين والوقتيين والأجانب (في حالة عدم وجود اتفاقيات متبادلة)، محرومون غالباً من حقوقهم في الضمان الاجتماعي وبالتالي فنسبة التغطية ضعيفة غالباً باستثناء تونس وإلى حد ما الجزائر.

أما فيما يخص منظومة الحد الأدنى من الأجور، فهي غير متوفرة غالباً باستثناء تونس والجزائر والمغرب والأردن وذلك حسب المعطيات المتوفرة لدينا. هذا ويجب الإشارة إلى أن الأجر الأدنى لا يمكن غالباً من ضمان نسبة من العيش الكافية ويعتبر المتحصل على الأجر الأدنى في معايير منظمة العمل الدولية عاملاً فقيراً لأن دخل كل فرد مع أسرته أقل من عتبة الفقر المعتمد عليها.

أخيراً، يجب الإشارة إلى وجود برامج مساعدة خاصة موجهة إلى الفئات المحرومة والفقيرة في العديد من البلدان العربية زد على ذلك الشبكات الأهلية التي تساهم بفاعلية متفاوتة في هذا المجال.

١٥ - الهدف الخامس عشر التنمية للألفية: توفير فوائد التقنيات الجديدة لا سيما في مجال التقنيات في المعلومات والاتصالات.

الحق: الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. بالنسبة لكل من الاتصال الهاتفي أو استعمال الإنترنت فإن العالم العربي ككل يسجل نتائج متدنية نسبياً بالمقارنة مع تلك المسجلة في البلدان النامية عموماً أو على مستوى العالم ككل ففي سنة ٢٠٠١م، كانت الأرقام كالتالي ١٣,٤ (خطوط الهاتف الرئيسية والرقمية لكل ١٠٠ ساكن) بالنسبة للبلدان العربية في حين أنها كانت تساوي ١٦,٣% في البلدان النامية و٣٢,٣% على نطاق عالمي. كما أن عدد مستعمل الإنترنت كان ١,٦ لكل ١٠٠ ساكن عربي في حين أن المعدل كان ٢,٦% بالبلدان النامية و٨% على مستوى العالم ككل. هذا وحتى نتمكن من تقييم الإنجاز في غياب أهداف محددة للأرقام، اعتمدنا على منهجية Robert Prescott Allen القاضية بجدول قياسي مصنف إلى ٥ درجات على النحو التالي:

مؤشر نسبة التمتع بالحق في الحصول على تقنيات الإعلام والاتصال

جدول قياس

نسبة الإنجاز	درجات القياس	خطوط الهاتف الرئيسية والرقمية لكل ١٠٠ ساكن	عدد مستعملي شبكة الإنترنت لكل ١٠٠٠٠ ساكن
كافية بدرجة عالية	١٠٠	١٠٠	١٢٠٠
كافية بدرجة مرضية	٨٠	٥٠	٦٠٠
± كافية	٦٠	٢٥	٣٠٠
غير كافية	٤٠	١٢	١٥٠
غير كافية تماماً	٢٠	٦	٧٥

وكما هو ظاهر في الجدول يمكن أن نستنتج أن نسبة التمتع بالحق في الحصول على تقنيات الاتصال غير كافية في كل من جزء القمر والسودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا والجزائر، وبحدة أقل في ليبيا، وسوريا ومصر. و± كافية في كل من تونس، والسعودية والمغرب، وكافية في عمان، وقطر، والأردن، والكويت، ولبنان وبدرجة أعلى في البحرين والإمارات.

ولو أخذنا بعين الاعتبار الثقل السكاني لمختلف البلدان العربية، يتضح لنا أن ٦% فقد من السكان العربي يتمتعون بهذا الحق بدرجة كافية مما ينبه إلى خطورة توسيع ما يسمى بالفجوة الرقمية.